إطار محاسبي تحليلي للعلاقة بين الأنشطة خارج الميزانية والمخاطر المالية وأثرها على الميزة التنافسية المصرفية: مؤشر مقترح وأدلة من البيئة المصرية

An Analytical Accounting Framework for the Relationship between Off-Balance Sheet Activities and Financial Risks and it's Impact on the Competitive Banking Advantage: A Proposed Index and Evidence from the Egyptian Environment

ماجد مصطفى على الباز

مدرس بقسم المحاسبة والمراجعة

كلية التجارة – جامعة قناة السويس

الملخص:

يستهدف هذا البحث تحليل العلاقة بين الأنشطة خارج الميزانية والمخاطر المالية ومدي تأثيرها على الميزة التنافسية المصرفية للبنوك المقيدة بسوق الأوراق المالية المصري، بالإضافة الي تطوير مؤشر محاسبي مقترح لقياس الميزة التنافسية المصرفية فى البيئة المصرية، ولتحقيق هذه الأهداف فقد أجري الباحث دراسة تطبيقية إعتمدت علي عينة مكونة من عدد (8) بنوك مقيدة بسوق الأوراق المالية المصري خلال الفترة من 2013 الي 2017 (خمس سنوات)، وذلك لإختبار (3) فروض بحثية من خلال (10) نماذج إحصائية، وتوصل الباحث من خلال الدراسة التطبيقية الي عدة نتائج رئيسية أهمها: (أ) وجود علاقة طردية بين التوسع في أداء الأنشطة خارج الميزانية والمخاطر المالية التى تتعرض لها البنوك، (ب) وجود علاقة طردية بين التوسع في أداء الأنشطة خارج الميزانية وإكتساب البنوك لميزة تنافسية مصرفية داخل القطاع المصرفي، (ج) وجود تأثير للعلاقة بين الأنشطة خارج الميزانية والمخاطر المالية على الميزة التنافسية المصرفية للبنوك في البيئة المصرية، وبناءاً على النتائج السابقة أوصي الباحث بضرورة التوسع في أداء الأنشطة خارج الميزانية لما لها من تأثير إيجابي على الميزة التنافسية المصرفية للبنوك مع الأخذ في الإعتبار المخاطر المالية المصاحبة لأداء هذه الأنشطة، وتطبيق المؤشر المحاسبي المقترح في هذا البحث لقياس الميزة التنافسية المصرفية في البيئة المصرية بعد إثبات مصداقيته عملياً من خلال الدراسة التطبيقية.

الكلمات الدالة: الأنشطة خارج الميزانية/ المخاطر المالية/ الميزة التنافسية المصرفية.

Abstract: The research aims to analyse the relationship between off-balance sheet activities and financial risks. and explore its impact on the competitive banking advantage for listed banks in the Egyptian stock exchange, in addition, develop a proposed index to measure the competitive banking advantage in the Egyptian environment. Therefore, to achieve the research objectives' the researcher depended on an applied study based on (8) listed banks during (2013/2017 five years) to test three hypotheses, through (10) statistical models. The researcher concluded several results through the applied study. The first result: there is a positive relationship between off-balance sheet activities and financial risks, the second result: there is a positive relationship between off-balance sheet activities and competitive banking advantage, the third result: the relation between off-balance sheet and financial risks has impact on the competitive banking advantage in the Egyptian environment. Therefore, the researcher based on above results recommends: (1) increasing off-balance sheet activities performance due to its positive impact on the competitive banking advantage, in the same time takes into consideration the related financial risks (2) adopting the proposed competitive banking advantage index in this research.

Keywords: Off-Balance Sheet Activities/ Financial Risks/ Competitive Banking Advantage

أولاً- المقدمة:

لقد تحول هيكل الأنشطة المصرفية للبنوك في جميع أنحاء العالم بشكل كبير في العقدين الأخيرين من الأنشطة التقليدية إلى الأنشطة غير التقليدية وبصفة خاصة الأنشطة خارج الميزانية (Off-Balance Sheet Activities - OBSAs)، حيث توسعت البنوك الأوروبية في تقديم خدمات الأنشطة خارج الميزانية من أقل من (50٪) من إجمالي القروض القائمة في أوائل التسعينيات إلى (150٪) من القروض في أوائل العقد الأول من القرن الحالي كما حدث تغيير مماثل في بنوك الولايات المتحدة الأمريكية والصين (Hou et,al. 2015)، وقد نتج هذا التطور نتيجة لسعي البنوك لتعزيز كفاءة إستخدام الأموال المتاحة والطلب المتنامي على الخدمات المالية غير التقليدية، وتعتبر الأنشطة خارج الميزانية من الأنشطة المثيرة للجدل والحديثة نسبياً في القطاع المصرفي المصري، وتتمثل بنود هذه الأنشطة في التسهيلات الإئتمانية والمصرفية التي تقدمها البنوك في عمليات التمويل المحلية والدولية، وهي في جوهرها العام تعهدات مالية يترتب عليها إلتزامات علي البنوك لصالح طرف ثالث مستفيد بالنيابة عن عملائه.

كما أصبح حجم الأنشطة خارج الميزانية أحد مؤشرات النمو وقياس السمعة داخل القطاع المصرفي، والجدير بالذكر أن هذه الأنشطة تنطوي علي نسبة مخاطر مرتفعة تتوقعها البنوك وبناءاً عليها تتحدد قيمة العائد (العمولة) مقابل أداء هذه الأنشطة، ومن جانب أخر يشهد القطاع المصرفي على المستوى الدولى تطور كبير علي صعيد قياس وإدارة المخاطر وجمع المعلومات ومعايير الإفصاح، الأمر الذي سيؤدي الي تدعيم وتعزيز الإستقرار في الأسواق المالية فمعايير ومؤشرات المخاطر تعطي المنظمين إنذارات مبكرة تقوم علي أساسها البنوك ووكالات التصنيف الإئتماني بتقديمها لأصحاب المصالح مما يساهم في تعزيز الثقة في الأسواق المالية (مرقس، 2014).

ووفقاً للتوسع الملحوظ في إتجاه البنوك للأنشطة خارج الميزانية فمن الطبيعي أن يصاحبه زيادة في درجة المخاطر، الأمر الذي يتطلب وضع إشتراطات ومتطلبات لأداء خدمات هذه الأنشطة بالإضافة لتقديم دليل مرجعي عن أثر كل بند من بنود هذه الأنشطة علي المخاطر المالية الكلية للبنك لإجراء المقارنات ودراسة قرارات أداء خدمات هذه الأنشطة من عدمه، ومن زاوية أخرى أصبحت المنافسة هي السمة الغالبة داخل القطاع المصرفى المصري خاصة مع زيادة حجم أعمال البنوك العاملة داخل جمهورية مصر العربية سواء البنوك المحلية أو البنوك الأجنبية بالإضافة الى تنوع الخدمات والأنشطة المصرفية المقدمة، الأمر الذي دفع البنوك للبحث عن ميزة تنافسية مصرفية تمكنها من الإستمرار وزيادة حصتها السوقية وتطوير رقم نتائج الأعمال.

ثانياً- دوافع ومشكلة البحث:

يشهد القطاع المصرفي المصري تطوراً هائلاً في حجم ونوعية الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء وخاصة في ظل إتجاه جمهورية مصر العربية لسياسات إقتصادية أكثر إنفتاحاً علي العالم الخارجي من خلال تعزيز التبادل التجاري مع العالم الخارجي سواء عمليات الإستيراد أو التصدير، وهو الأمر الذي إنعكس علي البنود المترابطة مع هذه السياسات الإقتصادية الجديدة ومن أهمها الأنشطة

خارج الميزانية (OBSAs) مثل الضمانات المالية والأوراق المقبولة عن التسهيلات والإعتمادات المستندية وخطابات الضمان، فقد إرتفع حجم الأنشطة خارج الميزانية من (49.4) مليار جنيه عام 2013 الي (171.7) مليار جنيه عام 2017 أي بمعدل أرتفاع (347.2%) مقابل إرتفاع حجم الأصول من (291) مليار جنيه عام 2013 الي (790) مليار جنيه عام 2017 أي بمعدل أرتفاع (271.6%) كما إرتفع الوزن النسبي للأنشطة خارج الميزانية من (17%) عام 2013 الي (21.7%) عام 2017 للبنوك المتمثلة في عينة الدراسة، أي أن معدل إتجاه البنوك للأنشطة خارج الميزانية أكبر من معدل زيادة حجم أصولها وهو ما يفسره إرتفاع الوزن النسبي للأنشطة خارج الميزانية خلال الفترة الزمنية للدراسة، وهو ما يترتب عليه زيادة المخاطر المالية المقابلة لأداء الأنشطة خارج الميزانية بدون تغطيتها بقدر كاف من الأصول.

ولتوضيح مدلول النسب السابقة، قام الباحث بإستعراض البيانات المفصلة والمجمعة للبنوك عينة الدراسة التطبيقية (ثمانية بنوك مقيدة بسوق الأوراق المالية المصري) لمدة خمس سنوات. في الجدول رقم (1) بعنوان "بيانات مفصلة ومجمعة للبنوك عينة الدراسة التطبيقية" **(ملحق البحث).**
وبناءاً علي بيانات الجدول رقم (1) يمكن إستخلاص ما يلي:

التطور الزمنى لحجم الأنشطة خارج الميزانية وحجم الأصول (إجمالى العينة/ القيمة بالمليار جنيه)

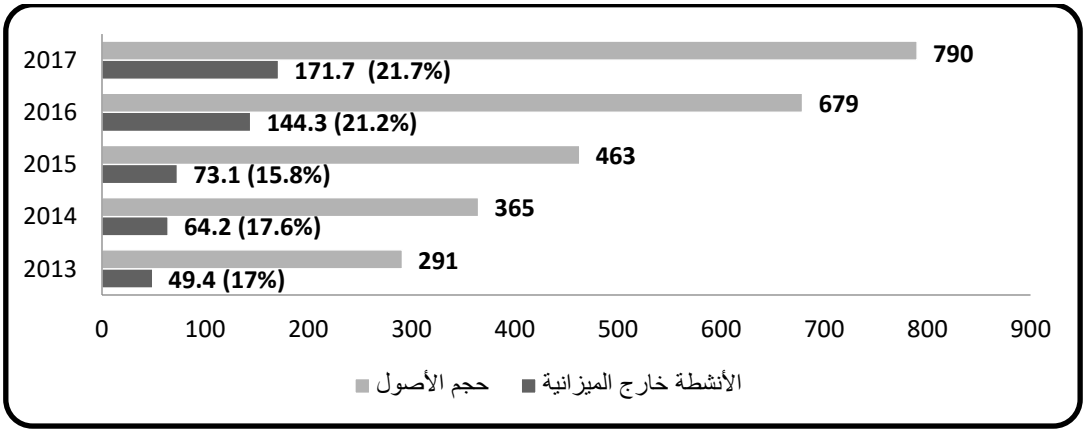

تطور الوزن النسبي للأنشطة خارج الميزانية والمخاطر المالية والميزة التنافسية المصرفية (إجمالى العينة)

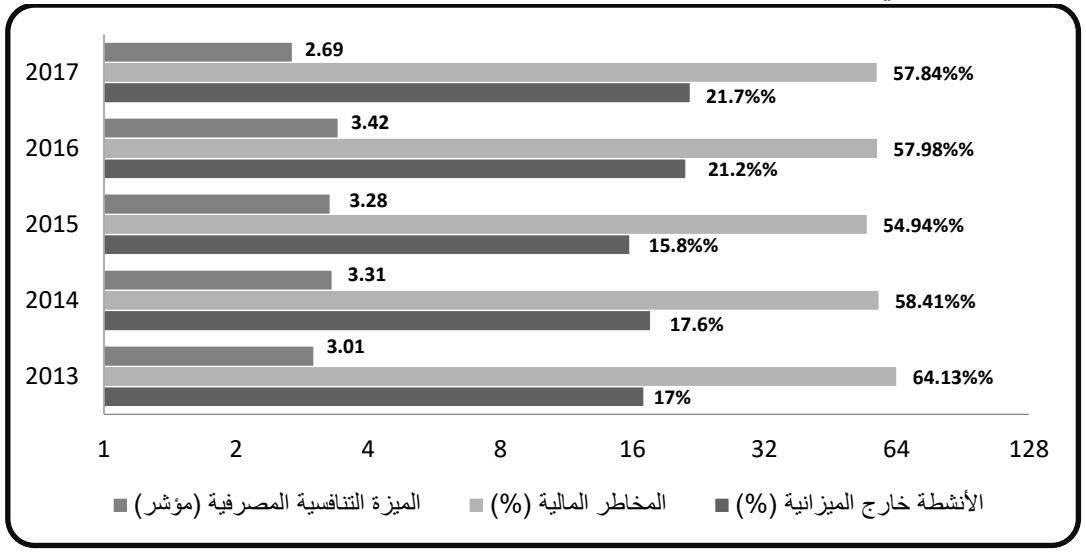

التعليق علي البيانات المفصلة والمجمعة والرسوم البيانية وإشتقاق المشكلة البحثية:

1- التعليق علي البيانات المنفصلة للبنوك عينة الدراسة:

لاحظ الباحث تطور متفاوت فى حجم الأنشطة خارج الميزانية وحجم الأصول والوزن النسبي للأنشطة خارج الميزانية خلال الفترة الزمنية للدراسة، كما لاحظ تضارب العلاقات المتوقعة لمتغيرات الدراسة الي حد كبير من بنك الي أخر ومن سنة مالية لسنة مالية أخرى، وفيما يلي يستعرض الباحث **العلاقات المتوقعة بين المتغيرات البحثية** بالبنوك عينة الدراسة كلاً على حدي: [1]

جدول رقم (2) العلاقات المتوقعة بين المتغيرات البحثية

المتغير	نوع العلاقة	المتغير	بيان البنوك وفقاً للعلاقة المتوقعة
الأنشطة خارج الميزانية	علاقة طردية	المخاطر المالية	قطر الوطني الأهلي / المصري لتنمية الصادرات / المصري الخليجي
	علاقة عكسية		التجاري الدولي / الكويت الوطني
	لا يوجد علاقة		كريدي أجريكول / التعمير والاسكان / الاتحاد الوطني
الأنشطة خارج الميزانية	علاقة طردية	الميزة التنافسية المصرفية	الكويت الوطني
	علاقة عكسية		قطر الوطني الأهلي / المصري لتنمية الصادرات / الاتحاد الوطني
	لا يوجد علاقة		التجاري الدولي/ كريدي أجريكول/ التعمير والاسكان/ المصري الخليجي
المخاطر المالية	علاقة طردية	الميزة التنافسية المصرفية	كريدي أجريكول
	علاقة عكسية		الكويت الوطني/التعمير والاسكان/الاتحاد الوطني/المصري لتنمية الصادرات
	لا يوجد علاقة		التجاري الدولي / قطر الوطني الأهلي / المصري الخليجي

2- التعليق علي البيانات المجمعة وربطها مع البيانات المفصلة للبنوك عينة الدراسة:

لقد سجلت البنوك عينة الدراسة معدل تطور للأنشطة خارج الميزانية (347.2%) من عام 2013 الى عام 2017 مقابل معدل تطور لإجمالى الاصول (271.6%) فقط خلال نفس الفترة الزمنية، وهو ما يعني إندفاع البنوك نحو خدمات الأنشطة خارج الميزانية بشكل أكبر من المعدل الطبيعي فى حالة مقارنته بحجم الأصول، كما سجلت البنوك عينة الدراسة أقل متوسط للمخاطر المالية (54.94%) مع أقل وزن نسبي للأنشطة خارج الميزانية (15.8%) في عام 2015، مما يرجح وجود **علاقة طردية متوقعة** – غير مؤكدة أو محددة ومع عدم الأخذ في الإعتبار حجم أعمال البنوك – بين الأنشطة خاج الميزانية والمخاطر المالية، كما سجلت البنوك عينة الدراسة أعلى وزن نسبي للأنشطة خارج الميزانية (21.7%) وأقل ميزة تنافسية (2.69) في عام 2017، مما يرجح وجود **علاقة عكسية متوقعة** – غير مؤكدة أو محددة ومع عدم الأخذ في الإعتبار حجم أعمال البنوك – بين الأنشطة خارج الميزانية والميزة التنافسية، فى حين أنه بالإعتماد على عدد البنوك والعلاقات المتوقعة فان العلاقة بين الأنشطة خارج الميزانية والمخاطر المالية **علاقة طردية أو علاقة غير محددة متوقعة** وفقاً لأكبر عدد

[1] **إفترض الباحث العلاقات المتوقعة لكل بنك علي حدي قبل إجراء الدراسة التطبيقية وفقاً للأسس التالية: العلاقة الطردية المتوقعة في حالة تلاقي (أعلي معدل مع أعلي معدل) أو (أقل معدل مع أقل معدل)، العلاقة العكسية المتوقعة في حالة تلاقي (أعلي معدل مع أقل معدل)، ولا يوجد علاقة متوقعة في حالة عدم تلاقي (أعلي معدل مع أعلي معدل) أو (أقل معدل مع أقل معدل) أو (أعلي معدل مع أقل معدل) في أي سنة مالية.**

متوقع من البنوك (ثلاث بنوك لكل علاقة متوقعة) ومع عدم الأخذ في الإعتبار حجم أعمال البنوك، والعلاقة بين الأنشطة خارج الميزانية والميزة التنافسية **هي علاقة غير محددة متوقعة** (أربع بنوك) ومع عدم الأخذ في الإعتبار حجم أعمال البنوك، كما أن العلاقة بين المخاطر المالية والميزة التنافسية **علاقة عكسية متوقعة** (أربع بنوك) ومع عدم الأخذ في الإعتبار حجم أعمال البنوك.

وبمقارنة البيانات المفصلة مع البيانات المجمعة للبنوك عينة الدراسة يتضح للباحث تفاوت العلاقات المتوقعة بين المتغيرات البحثية (الأنشطة خارج الميزانية/ المخاطر المالية/ الميزة التنافسية المصرفية) من سنة مالية لسنة مالية من جانب ومن بنك الي بنك من جانب أخر، مما يجعل هذه العلاقات والتأثير المتبادل فيما بينها في حاجة الي المزيد من الدراسات والأبحاث العلمية لتوفير أدلة تطبيقية حديثة، **ومن هنا تتبلور المشكلة البحثية في الإجابة على التساؤلات التالية:**

1. ما هي أبعاد وحجم الأنشطة خارج الميزانية ووزنها النسبي في القطاع المصرفي المصري؟
2. ما هي العلاقة بين الأنشطة خارج الميزانية والمخاطر المالية في القطاع المصرفي المصري؟
3. ما هي العلاقة بين الأنشطة خارج الميزانية والميزة التنافسية المصرفية في القطاع المصرفي المصري؟
4. ما هو تأثير العلاقة بين الأنشطة خارج الميزانية والمخاطر المالية علي الميزة التنافسية المصرفية في القطاع المصرفي المصري من منظور محاسبي مقترح؟

ثالثاً- أهداف البحث:

في ضوء دوافع ومشكلة البحث يمكن للباحث تحديد أهداف البحث في النقاط التالية:

1. التأصيل العلمي لمفهوم الأنشطة خارج الميزانية (OBSAs) والمخاطر المالية (FRs) والميزة التنافسية المصرفية (CBA) في القطاع المصرفي.
2. تحديد العلاقة المباشرة بين بنود الأنشطة خارج الميزانية (الضمانات المالية/ الأوراق المقبولة عن تسهيلات/ الإعتمادات المستندية/ خطابات الضمان) ككل ومنفردة علي السواء مع إجمالى المخاطر المالية بالقطاع المصرفي المصري.
3. تحديد الأثر المحاسبي للأنشطة خارج الميزانية منفردة من جانب وعلاقتها بالمخاطر المالية من جانب أخر علي الميزة التنافسية المصرفية للبنوك بالقطاع المصرفي المصري.
4. تطوير مؤشر محاسبي مقترح لقياس الميزة التنافسية المصرفية للبنوك بالقطاع المصرفي المصري.

رابعاً- أهمية البحث:

تنبع أهمية الدراسة من تزايد الحجم والوزن النسبي للأنشطة خارج الميزانية في القطاع المصرفي المصري، ومدي تأثيرها علي مؤشرات النمو والسمعة والأداء المالي في ظل زيادة درجة المنافسة المرتفعة في القطاع المصرفي المصري، وبالتالي تتبلور أهمية هذا البحث في النقاط التالية:

1. سد الفجوة البحثية الحالية فى مجال العلاقة بين الأنشطة خارج الميزانية والمخاطر المالية والميزة التنافسية المصرفية، إنطلاقاً من تطور الحجم والوزن النسبي للأنشطة خارج الميزانية كأحد الخدمات غير التقليدية فى القطاع المصرفي.

2. تقديم أدلة تطبيقية لمساعدة البنوك في إتخاذ قرارات الأنشطة خارج الميزانية ومدي تأثيرها علي درجة المخاطر المالية التي سيواجهها البنك كنتيجة لهذه القرارات.
3. تقديم أدلة تطبيقية لمساعدة البنوك في المفاضلة بين بنود الأنشطة خارج الميزانية من خلال درجة تأثيرها علي الميزة التنافسية المصرفية للبنك في القطاع المصرفي.
4. تقديم مؤشر محاسبي مقترح كأداة إسترشادية للبنوك لقياس الميزة التنافسية المصرفية، ويعتمد هذا المؤشر على خمس جوانب (الأرباح/ الحجم/ القروض/ الودائع/ الفروع) تماشياً مع التقرير السنوى للبنك المركزى المصري والأدب المحاسبي وتطور الفكر المحاسبي الحديث في هذا الشآن.

خامساً – هيكل البحث:

في ضوء مشكلة البحث وأهميته وتحقيقاً لأهدافه، فقد قام الباحث بتقسيم هذا البحث علي النحو التالي:

تناول القسم الأول الإطار العلمي للمتغيرات البحثية، وإستعرض القسم الثاني مراجعة الأدبيات المحاسبية السابقة وتحديد الفجوة البحثية وتطوير الفروض، بينما قدم القسم الثالث المنهجية والمؤشر المحاسبي المقترح ونماذج البحث، فيما تناول القسم الرابع دراسة تطبيقية لإختبار الفروض وتحديد العلاقة بين الأنشطة خارج الميزانية والمخاطر المالية وإنعكاسها المحاسبي على الميزة التنافسية المصرفية، وتم عرض النتائج والتوصيات والإضافة العلمية في القسم الخامس، وإنتهي البحث بطرح رؤية محاسبية مستقبلية لتدعيم الميزة التنافسية المصرفية وآليات التطبيق بالقسم السادس.

القسم الأول
الإطار العلمي للمتغيرات البحثية

يتناول الباحث دراسة ثلاث متغيرات بحثية هي الأنشطة خارج الميزانية والمخاطر المالية والميزة التنافسية المصرفية من حيث العلاقات والتأثير المتبادل، وفي هذا القسم قام الباحث بإلقاء الضوء علي الإطار العلمي لهذة المتغيرات البحثية بما يخدم أهداف الدراسة النظرية والتطبيقية.

1/1- الأنشطة خارج الميزانية فى القطاع المصرفي: (Off-Balance Sheet Activities)

1/1/1- ماهية الأنشطة خارج الميزانية:

يشهد القطاع المصرفي على المستوى الدولى في الأونة الأخيرة تغيرات جوهرية في هيكل الخدمات المصرفية المقدمة وظهور خدمات وأنشطة مصرفية غير تقليدية، وتعتبر الأنشطة خارج الميزانية أحد الأشكال الرئيسية للأنشطة المصرفية غير التقليدية (Perera et,al. 2014)، حيث عرفها (كتلو وأخرون، 2013) بأنها التعهدات التعاقدية التي لا تمثل دفع نقدي مباشر علي البنوك ولكن لها تأثير مباشر علي القيمة الكلية للبنك، والمقصود بها الإلتزامات العرضية التقليدية الناتجة عن الإعتمادات المستندية وإصدار خطابات ضمان لقروض أو تنفيذ أعمال، وأشار (Hou et.al, 2015) بأنها أنشطة مصرفية مرتبطة بحركة التجارة المحلية والدولية والظروف الإقتصادية السائدة، كما أوضحت دراسة (Mckee and Kagan, 2018) بأنها خدمات مصرفية إضافية (غير إلزامية) يقدمها البنك لعملائه نظير مبلغ (عمولة) مرتبطة بفترة زمنية وشروط محددة، ومن خلال التعريفات السابقة

وتحليل الأدبيات المحاسبية والتقارير المالية الفعلية للبنوك المقيدة بسوق الأوراق المالية المصري، يمكن للباحث تحديد ماهية الأنشطة خارج الميزانية فى النقاط التالية:

1) أنشطة (خدمات) مصرفية تتخذ شكل القروض أو الإئتمان.
2) أنواع الأنشطة خارج الميزانية وفقاً لتعليمات البنك المركزى المصري ولإسلوب عرضها بالتقارير المالية للبنوك: ضمانات المالية/ أوراق مقبولة عن تسهيلات/إعتمادات مستندية/خطابات ضمان
3) تدرج بنود الأنشطة خارج الميزانية في الإيضاحات المتممة للتقرير المالي فقط، ولا تدرج في صلب القوائم المالية الأساسية.
4) ترتبط معدلات التوسع في أداء الأنشطة خارج الميزانية مع السياسات الإقتصادية السائدة في الدولة وبصفة خاصة التعاملات الخارجية.
5) تقوم البنوك بتقديم خدمات الأنشطة خارج الميزانية لعملائها بناءاً علي سلامة مراكزهم المالية، وقد تطلب البنوك بعض الضمانات الإضافية من عملائها نظير أداء هذه الأنشطة في حالة إرتفاع درجة المخاطر المصاحبة.

2/1/1- دوافع وإنعكاسات توجه البنوك لخدمات الأنشطة خارج الميزانية:

1) المنافسة المصرفية: وتتمثل زيادة حجم القطاع المصرفي من حيث عدد البنوك أو التعاملات والخدمات المصرفية أدي الي تطلع كل بنك لزيادة حصته السوقية من خلال التوسع في قاعدة الخدمات المالية والمصرفية المتاحة لعملائة، وكانت الأنشطة خارج الميزانية هي صاحبة النصيب الأكبر داخل السوق المصرفي المصري وخاصة في الأونة الأخيرة المصاحبة لعمليات الإصلاح والإنفتاح الإقتصادي (الوزن النسبي للأنشطة خارج الميزانية 21.7%)، الامر الذي دفع البنوك للتوسع في تقديم خدمات هذه الأنشطة كأحد أساليب إكتساب الميزة التنافسية المصرفية داخل القطاع المصرفي.
2) سياسات الإصلاح الإقتصادي: تشهد جمهورية مصر العربية تجربة فريدة من نوعها في معدل تنفيذ خطة الإصلاح الإقتصادي وسياسة الإنفتاح وتعزيز التبادل التجاري من خلال الاستيراد أو التصدير، وكانت نتيجة هذه السياسات هو إتجاه البنوك نحو خدمات الأنشطة خارج الميزانية (وبصفة خاصة الإعتمادات المستندية وخطابات الضمان) والتي تتماشي مع متطلبات هذه السياسات الإنفتاحية علي العالم الخارجي كأحد أدوات تسهيل التبادل التجاري.
3) القوائم والتقارير المالية: تتجه البنوك للتوسع في تقديم الأنشطة خارج الميزانية لما لها من تأثير علي علاقتها بالعملاء – خاصة كبار العملاء – وتحسين الصورة الذهنية، ولكن يصاحب هذا التوسع إنخفاضاً في جودة المعلومات المحاسبية والتقرير المالي نظراً لعدم ظهور أرصدة هذه الأنشطة في صلب القوائم المالية وظهورها فقط في الإيضاحات المتممة، مما يجعل هذه القوائم المالية غير معبرة بشكل عادل عن طبيعة وجوهر الأداء المالي والكفاءة الإقتصادية للبنك داخل القطاع المصرفي.

4) أداء الأسهم في سوق الأوراق المالية: يرتبط أداء الاسهم في سوق الأوراق المالية – بشكل جوهري – علي معلومات التقارير المالية وطريقة عرض المعلومة داخلها، ونظراً لعدم الإفصاح الكافي عن بنود الأنشطة خارج الميزانية في التقرير المالي وعدم إدراجها ضمن القوائم المالية فإن تأثير الأنشطة خارج الميزانية غير مرتبط –الي حد ما– مع أداء الأسهم.
5) المخاطر المالية: تعتبر إدارة المخاطر المالية من أهم العمليات الداخلية للبنك، وتؤثر بنود الأنشطة خارج الميزانية علي حجم المخاطر المالية المتوقعة وفي المقابل فإن البيئة التنظيمية والتشريعية والمعايير المحاسبية – الي الأن – غير كافية للقياس والإفصاح العادل عن حجم المخاطر الإضافية التي من المحتمل أن يواجهها البنك كنتيجة لممارسة هذه الأنشطة.
6) الأصول طويلة الأجل: تلعب الأنشطة خارج الميزانية دورًا هامًا في مساعدة البنوك على حماية أصولها المالية طويلة الأجل وزيادة الربحية خاصة للبنوك ذات معدلات الإستثمار المحدودة، وهو ما يمكّن البنوك من تحقيق متطلبات كفاية رأس المال وتحقيق أقصى عائد على رأس المال. (Swain and Panda, 2017)
7) النشاط الأساسي للبنوك: تعتبر التسهيلات البنكية الخاصة بالأنشطة خارج الميزانية بديلاً عن السيولة لعملاء البنوك وخاصة فى التعاملات التجارية المحلية والدولية، ونتيجة لذلك، يمكن أن تؤثر على العلاقة بين الأموال وأسعار الفائدة وحجم القروض الممنوحة وغيرها من المتغيرات المرتبطة، وبالتالى فإن التوسع فى أداء الأنشطة خارج الميزانية قد يفقد البنوك جزءاً من وظيفتها الرئيسية والمتمثلة في منح القروض الإئتمانية (Perera et,al. 2014).

2/1- المخاطر المالية في القطاع المصرفي: (Financial Risks – FRs)

1/2/1- ماهية المخاطر المالية:

تعتبر المخاطر المالية سمة أساسية للقطاع المصرفي، وتعبر هذه المخاطر عن أية أحداث مستقبلية تؤدي الي آثار سلبية أو غير مستحبه علي أداء البنك ونتيجة أعماله من ربح أو خسارة مما يحول دون تحقيق أهدافه أو إستغلاله للفرص والبدائل المتاحة، ومفهوم المخاطر ليس جديداً علي البنوك ويتعلق بكيفية الحصول علي مؤشرات القياس اللأزمة لتحديد أثر هذه المخاطر علي القيمة الإقتصادية للبنوك، وزاد الإهتمام في الآونة الأخيرة بقياس درجة المخاطر المتعلقة بأعمال البنوك لما لها من تأثير جوهري علي معدلات ومؤشرات العوائد والأرباح وتأثيرها علي قدرة البنك علي البقاء والإستمرار، بالإضافة الي تأثير المخاطر علي الإقتصاد القومي وبصفة خاصة في الدول النامية (الرفاعي وأخرون، 2006)، ويجب أن يشمل نظام تقييم المخاطر بالبنوك علي مخاطر الدعامة الأولي كحد أدني ويجب أن يكون كل نوع من تلك المخاطر مغطي برأس مال كاف يتم تجميعه للوصول الي تصور واقعي لإطار المخاطر الكلية (البنك المركزي المصري، قطاع الرقابة والإشراف).

2/2/1- أنواع المخاطر المالية:

تتعرض البنوك للعديد من المخاطر المالية نتيجة للأنشطة التي تمارسها، ويتم تحليل وتقييم وقياس والإفصاح عن تلك المخاطر بصورة منفردة أو مجتمعة وذلك بهدف تحقيق التوازن بين المخاطر

المصاحبة وعائد الأنشطة (Cathcart et.al, 2017)، ويلزم البنك المركزي المصري البنوك المقيدة بسوق الأوراق المالية بالإفصاح عن ثلاثة أنواع من المخاطر [2] في القوائم المالية وفقاً لاتفاقية (بازل 2) ويطلق عليهم مخاطر الدعامة الأولي (Pillar 1 Risks)، كالتالي:

1) مخاطر الائتمان (Credit Risk):

تعتبر أهم أنواع المخاطر التي تتعرض لها البنوك، وهي الخسائر الناتجة عن إخفاق العملاء المقترضين أو الأطراف المقابلة في الوفاء بإلتزاماتهم وفقاً لشروط التعاقد (البنك المركزي المصري، قطاع الرقابة والإشراف)، ويتمركز بصفة أساسية في أنشطة الإقراض (القروض والتسهيلات وأدوات الدين) بالإضافة الي الأنشطة خارج الميزانية، ويعتمد التقييم الداخلي لمخاطر الائتمان علي تقييم خصائص المخاطر المرتبطة بالعمل وخصائص المخاطر بنوع العملية الإئتمانية (مرقس، 2014)، ويواجه البنك المخاطر الإئتمانية من خلال: (أ) حسابات العملاء المكشوفة والمتجاوزة، (ب) تجاوز حدود التسهيلات الإئتمانية القائمة، (جـ) إفلاس العملاء أو الامتناع عن السداد أو الاحتيال والتزوير (الرفاعي وأخرون،2006)، ومن أهم مؤشرات المخاطر الإئتمانية ما يلي: (المليجي والصايغ، 2012)

- نسبة القروض التي إستحقت لمدة 90 يوم أو أكثر الي إجمالي القروض.
- نسبة صافي الإستبعادات من الديون الي إجمالي القروض.
- نسبة المسموحات لخسائر القروض الي إجمالي القروض أو الي إجمالي رأس مال الأسهم، ويدل إرتفاع المؤشر الاول والثاني الي زيادة مخاطر الإئتمان، فيما يدل المؤشر الثالث والرابع علي قدرة البنك علي مواجهة خسائر القروض من الإيرادات.

2) مخاطر السوق (Market Risk):

تتمثل مخاطر السوق في الخسائر الناتجة عن التحركات غير المواتية في أسعار السوق التي قد تؤثر سلباً علي قيم مراكز إستثمارات البنك بغرض المتاجرة بالإضافة الي مخاطر أسعار الصرف المرتبطة بميزانية البنك ككل (البنك المركزي المصري، قطاع الرقابة والإشراف) وبمعني أخر فان مخاطر السوق تتمثل في تقلبات القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية الناتجة عن التغير في أسعار السوق، ويتضمن خطر السوق كلاً من خطر أسعار صرف العملات الأجنبية وخطر سعر العائد ومخاطر السعر الأخري، وينتج خطر السوق في البنوك عن المراكز المفتوحة لمعدل العائد والعملة ومنتجات حقوق الملكية، حيث أن كل منها معرض للتحركات العامة والخاصة في السوق والتغيرات لمستوي الحساسية لمعدلات السوق أو الأسعار مثل معدلات العائد أو أسعار الصرف أو أدوات حقوق الملكية، وتفصل البنوك مخاطر السوق الي محفظتين الأولي محفظة للمتاجرة والثانية محفظة لغير غرض المتاجرة، وتقوم البنوك بتطبيق أسلوب القيمة المعرضة للخطر وذلك لتقدير خطر السوق للمراكز القائمة وأقصي حد للخسارة المتوقعة بناء علي عدد من الإفتراضات للتغيرات المتنوعة في ظروف السوق، ومن أهم مؤشرات مخاطر السوق ما يلي: (المليجي والصايغ، 2012)

---

2 وفقاً لتعليمات قطاع الرقابة والاشراف بالبنك المركزي المصري، يتم تبويب المخاطر الجوهرية وهي مخاطر الدعامة الاولي لمقررات بازل 2 (مخاطر الائتمان والسوق والتشغيل) وتعتبر متطلبات الحد الأدني لمعيار كفاية رأس المال في البنوك.

- نسبة الأصول الاستثمارية الي القيمة السوقية للأصول.
- نسبة القروض والأوراق المالية ذات العائد الثابت الي معدل القروض المتحركة (المتغير) ومعدلات الأسهم المتغيرة.
- نسبة الإلتزامات ذات العائد الثابت الي الإلتزامات ذات العائد المتحرك.

3) مخاطر التشغيل (Operational Risk):

هي مخاطر تحمل البنك لخسائر تنتج عن فشل العمليات الداخلية (إتفاقية بازل 2)، وهي الخسائر الناجمة عن إخفاق أو عدم كفاية الإجراءات الداخلية أو العنصر البشري أو الأنظمة لدي البنوك أو نتيجة لأحداث خارجية، ويشمل هذا التعريف المخاطر القانونية ولكنه لا يشمل كل من مخاطر إستراتيجية البنك ومخاطر السمعة، (البنك المركزي المصري، قطاع الرقابة والاشراف).

3/2/1- قياس المخاطر المالية وفقاً للجنة بازل وتعليمات البنك المركزي المصري:

ينبغي أن يكون نظام تقييم المخاطر لدي البنك شاملاً لكافة الجوانب الكمية والنوعية للمخاطر مع الأخذ في الإعتبار قدرة البنك علي المتابعة والتحكم في المخاطر ومواجهتها والعمل علي تخفيفها، ويجب علي البنوك في الوقت الحالي للأغراض الرقابية إتباع ما يلي عند قياس المخاطر: (البنك المركزي المصري، قطاع الرقابة والإشراف)

1) قياس مخاطر الائتمان:

إستخدام الإسلوب المعياري إستناداً الي التصنيفات الإئتمانية الصادرة عن مؤسسات التصنيف الائتماني الخارجية المعترف بها من قبل البنك المركزي المصري، إضافة الي تطبيق الأسلوب البسيط لتخفيف مخاطر الائتمان (Credit Risk Mitigation -CRM) وذلك بالنسبة للمطالبات المدرجة ضمن المحفظة لغير أغراض المتاجرة (Banking Book)، كما يجب تطبيق طريقة السوق السائدة لقياس مخاطر الطرف المقابل والتي تعتبر جزءاً أساسياً من مخاطر الائتمان.

2) قياس مخاطر السوق:

إستخدام الإسلوب المعياري، ويتم إستخدام إسلوب البناء التراكمي الذي يتم بموجبه حساب متطلبات رأس المال اللآزم لمقابلة مخاطر السوق من خلال حساب أنواع مخاطر السوق علي حدي، (مخاطر محفظة المتاجرة: أسعار العائد، الأسهم، صناديق الإستثمار، التسوية، عقود الخيار / إجمالي بنود الميزانية: مخاطر أسعار الصرف).

3) قياس مخاطر التشغيل:

إستخدام أسلوب المؤشر الأساسي طبقاً للتعليمات الخاصة بمتطلبات الحد الأدني لرأس المال وفقاً لمقررات بازل 2، وفقاً لإسلوب المؤشر الأساسي يجب علي البنك الإحتفاظ برأس مال لمقابلة مخاطر التشغيل يساوي 15% علي الأقل من متوسط مجمل الربح علي أساس القوائم المالية لأخر ثلاث سنوات، وإذا كانت قائمة الدخل لأخر سنة أو لأخر سنتين تعكس مجمل خسائر أو قيمة صفرية فيجب إستبعادها من كلاً من البسط والمقام عند حساب ذلك المتوسط، أما إذا كانت قائمة الدخل في نهاية الأعوام الثلاثة الأخيرة تعكس مجمل خسائر فيجب الرجوع الي السنة السابقة والتي تعكس قائمة الدخل

عنها مجمل ربح حيث يتم حساب متطلب رأس المال اللأزم لمقابلة مخاطر التشغيل عن تلك السنة فقط، أما بالنسبة للمخاطر الأخري فيمكن الرجوع الي تعليمات البنك المركزي، وفي حالة إعتماد البنك علي أي أساليب أخري لتقييم المخاطر فيتعين علي البنك توضيح الأسباب وآليات الإستخدام.

3/1- الميزة التنافسية المصرفية: (Competitive Banking Advantage-CBA)

توجهت معظم الوحدات الإقتصادية – بمختلف أنواعها – للبحث عن تحقيق ميزة تنافسية في ضوء تزايد حدة المنافسة على الصعيدين المحلي والدولى من خلال السعي نحو الإستغلال الأمثل لإمكانياتها المتاحة سواء الفنية أو التنظيمية أو المالية وغيرها التي تتمتع بها الوحدة الإقتصادية بغرض تدعيم مراكزها التنافسية داخل القطاع الاقتصادي الخاص بها، ومن ثم تشير الميزة التنافسية إلي نقاط القوة والتميز والتي تتمتع بها الوحدة الإقتصادية مقارنة بمنافسيها داخل نفس القطاع والناتجة عن الاستغلال الأمثل للفرص وإمكانية الحد من تهديدات البيئة الخارجية إعتماداً على الأداء المتميز للموارد الداخلية، والكفاءات الكامنة في أنشطة وعمليات الوحدة الإقتصادية والتي يتولد عنها تخفيض التكلفة وتحسين مستويات الجودة، ومن ثم إمكانية تقديم خدمات مماثلة لخدمات المنافسين بتكلفة أقل أو تقديم خدمات ذات خصائص متفردة يكون العميل على إستعداد لتحمل تكلفة ذلك التفرد، مما ينعكس على تعظيم الربحية (عبداللطيف، 2014).

وعرفت الميزة التنافسية بأنها القدرة المستمرة على مواجهة مصادر المنافسة فى ظل محيط متغير، أى أنها الكيفية التى تستطيع بها الوحدة الإقتصادية أن تميز بها نفسها عن المنافسين من خلال قدرتها على تقديم منتجات أو خدمات غير تقليدية (داسي، 2012)، كما تهدف الميزة التنافسية عملياً الى مقابلة حاجات ورغبات العملاء بإسلوب أو مقومات أفضل من المنافسين (درغام، 2018)، وتكتسب البنوك الميزة التنافسية المصرفية من خلال عدة مؤشرات وعوامل منها الإستقرار والسلامة المالية (Adjei-Frimpong et.al, 2016/ Leroy and Lucotte, 2017/ Moyo, 2018) والحجم والربحية ونوعية الخدمات المصرفية المقدمة ومدى الإنتشار الجغرافى (Fernández and Garza-García, 2017/ Kasasbeh et.al, 2017). بالإضافة الى مدي قدرة البنك على إدارة المخاطر (Leonida and Muzzupappa, 2018).

وتتجلى أهمية البنوك من خلال ما تقدمه من خدمات مصرفية متعددة ومتنوعة (غير تقليدية) فى ظل التعقيد والتغيير المستمر فى حاجات ورغبات العملاء وفقاً للظروف الإقتصادية السائدة (همام وناصر، 2014)، وبالنظر الى القطاع المصرفي فإن قدرة البنوك على تأدية خدمات الأنشطة خارج الميزانية ترتبط بعدة متغيرات منها حجم البنك وقوة مركزه المالى، الأمر الذي يعطي البنك قدرة على تلبية إحتياجات العملاء من هذه الخدمات ويضيف ميزة تنافسية له عن بنك أخر غير قادر على تلبية هذه الإحتياجات مما قد يؤدي فى النهاية الى زيادة سمعة البنك وجذب عملاء جدد بناءاً على قدرته فى توفير بعض الخدمات التى لا تستطيع بنوك أخرى تقديمها لأسباب تنظيمية أو مالية.

القسم الثاني

مراجعة الأدبيات المحاسبية السابقة وتحديد الفجوة البحثية وتطوير الفروض

تناول الباحث في هذا القسم عرض وتحليل الأدبيات المحاسبية السابقة العربية والأجنبية المرتبطة بالمتغيرات البحثية لتحديد الفجوة البحثية وتطوير الفروض بما يخدم أهداف الدراسة النظرية والتطبيقية.

1/2- الأنشطة خارج الميزانية في الأدب المحاسبي:

إستهدفت دراسة (Karim et,al. 2013) تحليل دور الأنشطة خارج الميزانية في الأزمات المالية، وإعتمدت الدراسة علي عينة مكونة من عدد (259) بنك في 14 دولة مختلفة خلال الفترة من 1980 الي 2008، وتوصلت الدراسة الي عدم وجود علاقة بين الأنشطة خارج الميزانية والأزمات المالية قبل عام 2003، ووجود دور جوهري للأنشطة خارج الميزانية (بعد إتجاه البنوك للتوسع في هذة الأنشطة) في زيادة حجم المخاطر وحدوث الأزمات المالية اللآحقة وخاصة عام 2008.

بينما تناولت دراسة (Lozano-Vivas and Pasiouras, 2014) تحليل أثر الأنشطة خارج الميزانية علي معدلات النمو والأداء المالي للبنوك، وإعتمدت الدراسة علي عينة مكونة من عدد (712) بنك في 84 دولة مختلفة خلال الفترة من 1999 الي 2006، وتوصلت الدراسة الي وجود علاقة طردية بين الأنشطة خارج الميزانية والمخاطر المالية، ووجود علاقة غير محددة بين الأنشطة خارج الميزانية ومعدلات النمو والأداء المالي، في حين إهتمت دراسة (Perera et,al. 2014) بتحليل أثر الأنشطة خارج الميزانية علي قدرة البنوك وفاعليتها في الإقراض ومدي تأثيرها علي الأداء المالي، وإعتمدت الدراسة علي عينة مكونة من عدد (114) بنك في جنوب أفريقيا خلال الفترة من 2004 الي 2011، وتوصلت الدراسة الي وجود علاقة إيجابية بين حجم الأنشطة خارج الميزانية وحجم القروض والتسهيلات الإئتمانية الممنوحة والحصة السوقية للبنك داخل القطاع المصرفي وذات تأثير علي حجم السيولة المحتفظ بها، أما دراسة (Kashian and Tao, 2014) فقد تناولت تحليل العلاقة بين الأنشطة خارج الميزانية والاداء المالي للبنوك ممثلة في العائد علي حق الملكية (ROE) والعائد علي الأصول (ROA)، وإعتمدت الدراسة علي عينة مكونة من عدد (39) بنك في الصين خلال الفترة من 1993 الي 2010، وتوصلت الدراسة الي وجود علاقة طردية بين الأنشطة خارج الميزانية وربحية البنك بشكل عام وعلاقة عكسية مع حجم المخاطر المالية.

كما سعت دراسة (Hou et,al. 2015) لتحليل علاقة الأنشطة خارج الميزانية بالكفاءة الإقتصادية للبنوك، وإعتمدت الدراسة علي عينة مكونة من عدد (54) بنك في الصين خلال الفترة من 2001 الي 2012، وتوصلت الدراسة الي وجود علاقة طردية بين الأنشطة خارج الميزانية والحجم والكفاءة الإقتصادية للبنوك، ووجود علاقة عكسية بين الأنشطة خارج الميزانية وحجم القروض الممنوحة من خلال إتجاه العملاء لتفضيل تسهيلات الأنشطة خارج الميزانية علي تسهيلات الإئتمان.

ومن زاوية أخري قامت دراسة (مصطفي وعبدالعليم، 2015) بتحليل بنود الأنشطة خارج الميزانية من جانب ضريبي من خلال إستعراض المشكلات المحاسبية المرتبطة ومدي تأثرها بتطور معايير المحاسبة المصرية وتطبيق القانون رقم 91 لسنة 2005، كما تناولت دراسة (Swain and

Panda, 2017) تحليل العلاقة بين الأنشطة خارج الميزانية وربحية البنوك التجارية، وإعتمدت الدراسة علي عينة مكونة من عدد (41) بنك في الهند خلال الفترة من 2006 الي 2015، وتوصلت الدراسة الي وجود علاقة إيجابية بين توسع البنوك في أداء خدمات الأنشطة خارج الميزانية ومعدلات ومؤشرات الربحية (وبصفة خاصة معدل العائد على الاصول) فى البيئة الهندية، بينما قامت دراسة (Mckee and Kagan, 2018) بتحليل مدي إتجاه البنوك للأنشطة خارج الميزانية ودوافعها، وتوصلت الداسة الى أن المنافسة المصرفية ورغبة البنوك في جذب المزيد من الأموال والأرباح بدون الحاجة الى مقابلة هذه الأموال بمتطلبات كفاية رأس المال المقررة وفقاً لمقررات بازل هي أهم دوافع البنوك للتوسع فى الأنشطة خارج الميزانية، كما أن عوائد الأنشطة خارج الميزانية أقل مخاطرة وتكلفة من البدائل الأخرى.

2/2- المخاطر المالية في الأدب المحاسبي:

تعتبر المخاطر جزءاً جوهرياً في القطاع المصرفي حيث تعد البنوك أكثر الكيانات الإقتصادية حساسية للمخاطر خاصة مع تطور وتنوع الخدمات والأنشطة المصرفية وإرتفاع درجة المنافسة (العلمي، 2014)، وفيما يلي يستعرض الباحث أهم الدراسات التي تناولت المخاطر في القطاع المصرفي:

تناولت دراسة (المليجي والصايغ، 2012) تحليل وتقييم المخاطر المختلفة ومخاطر السيولة بصفة خاصة التي تتعرض لها البنوك التجارية وفقاً لمقررات بازل من خلال إستعراض المعلومات اللآزمة وطرق قياس المخاطر المالية بهدف الحكم علي مدي كفاية الإفصاح المحاسبي عنها بالقوائم والتقارير المالية، وإعتمدت الدراسة علي إسلوب قائمة الاستبيان والمقابلات الشخصية وكان عدد مفردات الدراسة (50) مفردة موزعة علي أساتذة الجامعات ومديري الإئتمان بالبنوك والمحلليين الماليين، وإنتهت الدراسة بتقديم إطار مقترح للإفصاح المحاسبي عن المخاطر المالية.

كما حللت دراسة (العلمي، 2014) أثر المخاطر المالية علي ربحية البنوك السورية من خلال دراسة العلاقة بين العائد علي حق الملكية من جانب ومؤشر مخاطر الإئتمان ومخاطر السيولة ومخاطر رأس المال من جانب أخر، وإعتمدت الدراسة علي عينة مكونة من عدد 6 بنوك خلال الفترة من 2006 الي 2010، وتوصلت الدراسة الي وجود علاقة سلبية بين معدل العائد علي حق الملكية وكلاً من مؤشر الائتمان والسيولة وعلاقة إيجابية مع مؤشر مخاطر رأس المال.

بينما إستهدفت دراسة (Maudos, 2017) تحليل تأثير تنويع الدخل (income diversification) على المخاطر المصرفية والربحية، وإعتمدت الدراسة علي عينة مكونة من عدد (266) بنك في (11) دولة أوروبية خلال الفترة من 2002 الي 2012، وتوصلت الدراسة الي وجود عكسية بين تنوع مصادر الدخل وحجم المخاطر والربحية، وفي حالة تحقق المخاطر تكون البنوك ذات هيكل الدخل الأكثر تنوعاً أكثر عرضة للإعسار والإفلاس. كما حاولت دراسة (Gilchrist and Mojon, 2018) تحليل مؤشرات المخاطر الإئتمانية وعلاقتها بالكفاءة والأداء المالى فى القطاع المصرفي، وإعتمدت الدراسة علي عينة مكونة من عدد (66) بنك الماني (47) بنك إيطالي (40) بنك فرنسي و(26) بنك أسباني خلال الفترة من 1999 الي 2012، وتوصلت الدراسة الي وجود إيجابية

بين تنوع الخدمات المصرفية (العدد/ الحجم) وجميع مؤشرات المخاطر الإئتمانية، ووجود علاقة إيجابية بين المخاطر الإئتمانية والاداء المالى.

ومن زاوية المنافسة المصرفية، إستهدفت دراسة (Radic, et,al. 2018) تحليل العلاقة بين المخاطر والمنافسة فى القطاع المصرفي، وإعتمدت الدراسة علي عينة مكونة من عدد (116) بنك في (7) دول (فرنسا/ إيطاليا/ المانيا/ سويسرا/ انجلترا/ اليابان/ الولايات المتحدة) خلال الفترة من 1997 الي 2014، وتوصلت الدراسة الي أن هناك علاقة طردية بين درجة المنافسة داخل القطاع المصرفي ودرجة المخاطر المرتبطة بالخدمات المصرفية، وبصفة خاصة المخاطر المرتبطة بكفاية رأس المال بالبنوك ذات الطابع الإستثمارى.

ومن جانب أخر تناولت دراسة (Drechsler et,al. 2018) تحليل العلاقة بين هيكل الودائع والأداء المالى والمخاطر المالية، وبصفة خاصة مخاطر سعر الفائدة، وإعتمدت الدراسة علي مسح شامل لجميع البنوك التجارية فى الولايات المتحدة الامريكية خلال الفترة من 1984 الي 2013، وتوصلت الدراسة الي البنوك ذات هيكل الودائع طويل الأجل أكثر عرضه للمخاطر من البنوك ذات هيكل الودائع قصير الأجل من خلال إفتقاد البنوك لحساسية تطابق سعر الفائدة فى الأجل الطويل، كما أن هيكل الودائع وتقلب أسعار الفائدة يؤثر بشكل كبير على مؤشرات الأداء المالى مثل معدل العائد على الأصول.

3/2- المنافسة والميزة التنافسية المصرفية فى الأدب المحاسبي:

تناولت دراسة (Anginer et.al, 2014) تحديد مدى علاقة المنافسة المصرفية على المخاطر التى تواجه البنوك داخل القطاع المصرفى، وإعتمدت الدراسة علي عينة مكونة من (1872) بنك فى (63) دولة خلال الفترة من 1997 الي 2009، وتوصلت الدراسة لوجود علاقة طردية بين درجة المنافسة المصرفية وقبول البنوك لتحمل تأدية خدمات وأنشطة ذات مخاطر مرتفعة، ورجحت الدراسة سبب تقبل البنوك لهذه الخدمات والأنشطة هو رغبتها فى تحقيق ميزة تنافسية داخل القطاع المصرفى، كما إستهدفت دراسة (Kasasbeh et.al, 2017) تحليل ونقد الأدب المحاسبي فى مجال الميزة التنافسية لبنوك القطاع المصرفي، وإستنتجت الدراسة أن التغيرات الإقتصادية هى الدافع الأساسي لدى البنوك لتطوير الخدمات المصرفية والإتجاه الى الخدمات غير التقليدية تكسبها ميزة تنافسية تستطيع من خلالها المحافظة على مكانتها وحصتها السوقية داخل القطاع المصرفي، وقدمت عدة عوامل لإكتساب البنوك الميزة التنافسية من أهمها القدرة على زيادة رأس المال وجودة الخدمات المصرفية الحالية وتقديم خدمات مصرفية غير تقليدية.

كما سعت دراسة (Leroy and Lucotte, 2017) الى تحليل العلاقة بين الإستقرار المالى ودرجة المنافسة بين بنوك القطاع المصرفى ومصادر حصول البنوك على ميزة تنافسية، وإعتمدت الدراسة علي عينة مكونة من (97) بنك أوروبي خلال الفترة من 2004 الي 2013، وتوصلت الدراسة الي وجود علاقة طردية بين درجة المنافسة المصرفية والمخاطر المالية التى تتعرض لها البنوك ورجحت هذه العلاقة بإتجاه البنوك للتوسع فى الأنشطة المصرفية مع تخفيض القيود والضمانات المصاحبة، كما

توصلت لوجود علاقة عكسية بين درجة المنافسة المصرفية والإستقرار المالى، وأشارت الى أن الإنتشار الجغرافى والأنشطة غير التقليدية تمثل أهم مصادر إكتساب البنوك للميزة التنافسية، بينما تناولت دراسة (Gonzalez et.al, 2017) تحليل العلاقة بين المنافسة والتركز والمخاطرة في القطاع المصرفي، وإعتمدت الدراسة علي عينة مكونة من عدد (356) بنك في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال الفترة من 2005 الي 2012، وتوصلت الدراسة الي وجود علاقة طردية بين المنافسة والمخاطر المالية، كما أن زيادة المنافسة تؤدي إلى إنخفاض مستوى الإستقرار المالي وإرتفاع المخاطر المالية.

في حين حللت دراسة (Tan and Floros, 2018) العلاقة بين المنافسة المصرفية والمخاطر وكفاءة أداء البنوك الصينية، وإعتمدت الدراسة علي عينة مكونة من (100) بنك خلال الفترة من 2003 الي 2013، وتوصلت الدراسة الي أن البنوك التجارية الصينية ذات الكفاءة الأعلى يصاحبها مخاطر إئتمانية عالية ومخاطر سيولة ورأس المال منخفضة، كما أن زيادة المنافسة المصرفية تقلل من مخاطر الائتمان، ولكنها تزيد من مخاطر السيولة. بينما الكفاءة مرتبطة إيجابياً مع مخاطر الائتمان وسلبياً مع مخاطر السيولة.

ومن جانب أخر، تناولت دراسة (Moyo, 2018) تحليل العلاقة بين المنافسة المصرفية والكفاءة ومدي تأثيرها على الإستقرار والسلامة المالية في القطاع المصرفي في جنوب إفريقيا، وإعتمدت الدراسة علي عينة مكونة من (17) بنك خلال الفترة من 2004 الي 2015، وتوصلت الدراسة الي أن المنافسة المصرفية تقلل من كفاءة البنوك وبالتالى ترتبط بعلاقة عكسية مع الإستقرار والسلامة المالية، وهو الأمر الذي يدفع البنوك بصورة أساسية للبحث عن ميزة تنافسية داخل القطاع المصرفى.

4/2 العلاقة بين الأنشطة خارج الميزانية والمخاطر المالية والميزة التنافسية المصرفية في الأدب المحاسبي:

تناولت دراسة (كتلو وأخرون، 2013) تحديد مستوي المخاطر الناتجة عن الأنشطة خارج الميزانية، وإقتصرت الدراسة علي مخاطر الفائدة والتضخم والتسهيلات الإئتمانية العاملة كمخاطر إئتمانية ومعرفة أثرها علي البنود خارج الميزانية، وإعتمدت الدراسة علي بيانات البنك العربي الأردني كدراسة حالة خلال الفترة من 1996 الي 2010، وتوصلت الدراسة الي وجود علاقة إرتباط للمخاطر الإئتمانية المحددة في الدراسة مع البنود خارج الميزانية ولكن بدرجات متفاوتة، حيث أن علاقة البنود خارج الميزانية سلبية مع مخاطر الفائدة وإيجابية مع مخاطر التضخم والتسهيلات الإئتمانية العاملة.

وإهتمت دراسة (Papanikolaou and Wolff, 2014) بتحليل تأثير حجم الأنشطة خارج الميزانية علي المخاطر المالية للبنوك، وإعتمدت الدراسة علي عينة مكونة من عدد (20) بنك في الولايات المتحدة الامريكية خلال الفترة من 2002 الي 2012، وتوصلت الدراسة الي وجود علاقة طردية بين الأنشطة خارج الميزانية وحجم المخاطر المالية التي تواجه البنوك التجارية، ووجود علاقة عكسية بين التوسع في الأنشطة خارج الميزانية بالبنوك التجارية والإستقرار المالي (Financial Stability) للقطاع المصرفي ككل، أوضحت دراسة (Pushkala et,al. 2017) العلاقة بين الأنشطة خارج الميزانية والمخاطر المالية بالتركيز على مخاطر السيولة من خلال دراسة مقارنة بين البنوك الحكومية والخاصة، وإعتمدت الدراسة علي عينة مكونة من عدد (24) بنك في الهند خلال الفترة من

2011 الي 2015، وتوصلت الدراسة الي إرتفاع حجم الأنشطة خارج الميزانية فى البنوك الخاصة عن البنوك الحكومية، وكذلك إرتفاع فى درجة المخاطر المالية المصاحبة للانشطة خارج الميزانية فى البنوك الخاصة وإنخفاضها البنوك الحكومية، وارجعت ذلك لضعف ملائمة رأس المال فى البنوك الخاصة بالمقارنة مع حجم الأنشطة خارج الميزانية على عكس البنوك الحكومية.

كما إستهدفت دراسة (Le, 2018) تحليل العلاقة بين رأس المال والقدرة على تخليق السيولة (liquidity creation) من خلال تعدد الخدمات المصرفية ومنها الأنشطة خارج الميزانية، وإعتمدت الدراسة علي عينة مكونة من عدد (25) بنك في فيتنام خلال الفترة من 2007 الي 2015، وتوصلت الدراسة الي أنه رغم التوسع الملحوظ في أداء خدمات الأنشطة خارج الميزانية داخل القطاع المصرفي الفيتنامي إلا أن دورها كان له تأثير محدود في قدرة البنوك على تخليق السيولة أو إكساب البنك ميزة تنافسية نظراً لحجم المخاطر المرتفع المترتب على أدائها، وتناولت دراسة (William et,al. 2018) العلاقة بين البنود داخل وخارج الميزانية والتقلبات فى أسعار الفائدة السائدة ومدي تأثيرها على أداء الأسهم فى سوق الأوراق المالية، وإعتمدت الدراسة علي عينة مكونة من عدد (355) بنك في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة من 1997 الي 2007، وتوصلت الدراسة الي أن الأنشطة داخل وخارج الميزانية تؤثر بشكل كبير على حساسية أسعار أسهم البنوك لتقلبات أسعار الفائدة، وأرجعت حساسية الأنشطة خارج الميزانية المرتفعة الى نسبة المخاطر المرتبطة بها.

ومن جانب أخر، فقد سعت دراسة (Hou et,al. 2018) لتحليل أثر تنوع مصادر إيرادات البنوك على الأداء المالى وقدرتها على تخليق السيولة، وإعتمدت الدراسة علي عينة مكونة من عدد (61) بنك تجارى في الصين خلال الفترة من 1996 الي 2015، وتوصلت الدراسة الي أن حجم العائد من الأنشطة خارج الميزانية لا يتعدي 15% من نسبة العائد الاجمالى للبنوك سنوياً كما أن المخاطر المصاحبة لها ليست ذات تأثير جوهرى على الأداء المالى، كما أنه لا توجد علاقة محددة بين تنوع مصادر الايرادات والأداء المالى أو قدرة البنك على تخليق السيولة بصفة عامة لإجمالى بنوك العينة ولكنها ترتبط بحجم البنك وإنتشاره الجغرافي.

5/2- الفجوة البحثية: (Research Gap)

لاحظ الباحث تضارب نتائج الأدبيات المحاسبية حول العلاقة بين المتغيرات البحثية المطروحة فى هذا البحث، وعلى سبيل المثال: أشارت دراسة (كتلو وأخرون، 2013) الى **تعدد العلاقات** بين الأنشطة خارج الميزانية وعناصر المخاطر فى البنوك، فى حين أشارت دراستي (Papanikolaou and Wolff, 2014/ Le, 2018) الى وجود **علاقة طردية** بين حجم الأنشطة خارج الميزانية والمخاطر المالية بصفة عامة، فى حين أشارت دراسة (Pushkala et,al. 2017) الى وجود **علاقات متفاوتة** بين حجم الأنشطة خارج الميزانية والمخاطر المالية المصاحبة لها بناءاً على نوع البنك، كما أشارت دراسة (Hou et,al. 2018) الى أن المخاطر المصاحبة للأنشطة خارج الميزانية **ليست ذات تأثير جوهرى** على الأداء المالى للبنوك **وبالتالى الميزة التنافسية المصرفية**، فى حين أكدت دراسة

(Mckee and Kagan, 2018) على **إنخفاض حجم المخاطر** للأنشطة خارج الميزانية عن بدائلها الأخرى مما **يعزز الميزة التنافسية المصرفية** فى حالة الاعتماد عليها، وهو على عكس ما أشارت اليه دراسة (Hou et,al. 2015) بان التوسع فى الأنشطة خارج الميزانية يقلل من حجم القروض الممنوحة (النشاط الأساسي) وبالتالى يضعف الأداء المالى للبنك مما **ينعكس بالسلب على الميزة التنافسية** داخل القطاع المصرفي، وأكدت دراسة (Leroy and Lucotte et.al, 2017) على أن درجة المنافسة المصرفية هي التى تدفع البنوك للبحث عن مصادر لتحقيق الميزة التنافسية المصرفية ولكن يقابل ذلك زيادة فى تقبلها لمخاطر مالية مرتفعة، أى أن **هناك علاقة طردية بين الميزة التنافسية المصرفية والمخاطر المالية**، ومن هنا وجد الباحث هذا التضارب الملحوظ فى نتائج الدراسات الأكاديمية السابقة.

ومما سبق، تتبلور الفجوة البحثية فى عدم وجود علاقة محددة بشكل دقيق –الى الأن – بين الأنشطة خارج الميزانية والمخاطر المالية والميزة التنافسية المصرفية بكلاً من الأدبيات المحاسبية السابقة والبيانات الفعلية للبنوك السابق عرضها فى المشكلة البحثية، بالإضافة الى عدم وجود مؤشر كمي متكامل لقياس الميزة التنافسية المصرفية للبنوك داخل القطاع المصرفي.

وبناءاً على هذه الفجوة البحثية فإن هذا البحث تناول تحليل العلاقة بين أربع أنواع من الأنشطة خارج الميزانية (الضمانات المالية/ أوراق مقبولة عن تسهيلات موردين/ إعتمادات مستندية/ خطابات ضمان) وفقاً لعرضها بالإيضاحات المتممة للتقارير المالية، وثلاث أنواع من المخاطر المالية (الإئتمانية/ السوق/ التشغيل) وفقاً لتصنيف مخاطر الدعامة الأولي Pillar 1 Risks لإتفاقية بازل 2، بالإضافة الى تحليل العلاقة بين الأنشطة خارج الميزانية والميزة التنافسية المصرفية من جانب وتحليل أثر العلاقة بين الأنشطة خارج الميزانية والمخاطر المالية على الميزة التنافسية المصرفية من جانب أخر، مما يضفى على البحث صفة الشمولية والمصداقية فى توضيح أثر التوسع فى تقديم خدمات الأنشطة خارج الميزانية على البنوك من زاويتي علاقتها بالمخاطر المالية والميزة التنافسية المصرفية وبالتالي فإن هذا البحث سوف يساهم في سد الفجوة البحثية الحالية.

6/2- تطوير الفروض: (Hypotheses Development)

بناءاً علي تحليل الأدبيات المحاسبية والفجوة البحثية فقد قام الباحث بتطوير الثلاث فروض التالية :

الفرض الأول: " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأنشطة خارج الميزانية والمخاطر المالية بالبنوك المقيدة بسوق الأوراق المالية المصري"

الفرض الثاني: " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأنشطة خارج الميزانية والميزة التنافسية المصرفية للبنوك المقيدة بسوق الأوراق المالية المصري"

الفرض الثالث: " لا يوجد تأثير للعلاقة بين الأنشطة خارج الميزانية والمخاطر المالية علي الميزة التنافسية المصرفية للبنوك المقيدة بسوق الأوراق المالية المصري"

القسم الثالث

المنهجية والمؤشر المحاسبي المقترح ونماذج البحث

1/3- طبيعة مدخل البحث:

يعتبر هذا البحث من البحوث المحاسبية المرتبطة بالقطاع المصرفي، حيث يستهدف هذا البحث محاولة فهم وتحديد العلاقة بين الأنشطة خارج الميزانية والمخاطر المالية وتأثيرها على الميزة التنافسية المصرفية للبنوك بشكل عملي عن طريق إيجاد أدلة تطبيقية من قطاع البنوك بسوق الأوراق المالية المصري، وأصبحت هذه النوعية من البحوث المحاسبية التطبيقية هي الإتجاه السائد علي المستوي الدولي في الفكر المحاسبي بالقطاع المصرفي في الأونة الأخيرة، ووفقاً لطبيعة البحث فقد تم الإعتماد علي المدخل الإيجابي (Positive Approch) لإجرائه.

2/3- قياس متغيرات الدراسة التطبيقية والمؤشر المحاسبي المقترح للميزة التنافسية المصرفية:

أسم المتغير	الرمز	المصدر/ قياس المتغير
الأنشطة خارج الميزانية (OBSAs) وفقاً لعرضها بالتقرير المالى		
ضمانات مالية	OBS1	يتم الإفصاح عن حجم كل بند من هذه البنود بصورة مفصلة داخل الإيضاحات المتممة بالتقرير المالي للبنك
أوراق مقبولة عن تسهيلات	OBS2	
إعتمادات مستندية	OBS3	
خطابات ضمان	OBS4	
أجمالي الأنشطة خارج الميزانية	OBSAs	إجمالي الأنشطة خارج الميزانية مرجحة بإجمالي الاصول
المخاطر المالية (FRs) وفقاً لتصنيف بازل 2		
مخاطر الأئتمان	CR	تقوم البنوك بالإفصاح عن حجم المخاطر بصورة مفصلة داخل الإيضاحات المتممة بالتقرير المالي للبنك
مخاطر السوق	MR	
مخاطر التشغيل	OR	
إجمالي المخاطر المالية	FRs	إجمالي الاصول والالتزامات العرضية مرجحة بأوزان المخاطر
المؤشر المحاسبي المقترح لقياس الميزة التنافسية المصرفية (Competitive Banking Advantage Index – CBAI)		

قام الباحث بتطوير مؤشر مقترح لقياس الميزة التنافسية المصرفية للبنوك داخل القطاع المصرفي المصري، حيث يجمع هذا المؤشر بين الميزة التنافسية التشغيلية للبنك من خلال عاملي (الأرباح/ الحجم) والميزة التنافسية للخدمات الأساسية للأموال الخارجة من البنك (الحصة السوقية من القروض) والميزة التنافسية للخدمات الأساسية للأموال الداخلة الى البنك (الحصة السوقية من الودائع) والميزة التنافسية للإنتشار والتغطية الجغرافية (عدد الفروع) وبالتالى فإن المؤشر المقترح يتكون من عدة نسب للبنك منسوبة للقطاع المصرفى:

(1) نسبة أرباح البنك لأرباح القطاع المصرفي: (Profit to Sector – PTS)

تقدم دلالة لقدرة البنك على جذب المستثمرين فى سوق الأوراق المالية بالإضافة الى قدرته على تشغيل وتوظيف الأموال والموارد الإقتصادية المتاحة بأعلى عائد.

(2) حجم البنك لحجم القطاع المصرفي: (Size to Sector – STS)

تقدم دلالة لقدرة البنك على أداء الأنشطة والخدمات المصرفية بإختلاف أنواعها والتوسع بها وفقاً لمتطلبات البنك المركزى المصري ومقررات بازل المرتبطة بحجم البنك.

(3) نسبة القروض لإجمالى قروض القطاع المصرفي: (Loans to Sector – LTS)

تقدم دلالة لقدرة البنك على منح الائتمان المصرفى وحجم الحصة السوقية للقروض داخل القطاع المصرفى، كما أنها ذات دلالة على القدرة التشغيلية لأموال البنك.

(4) نسبة الودائع لإجمالى ودائع القطاع المصرفي: (Deposits to Sector –DTS)

تقدم دلالة لقدرة البنك على كسب ثقة العملاء فى إيداع مدخراتهم، كما انها ذات دلالة على الصورة الذهنية للبنك من خلال حجم الحصة السوقية للودائع داخل القطاع المصرفى

(5) نسبة فروع البنك لإجمالى القطاع المصرفى: (Branches to Sector – BTS)

تقدم دلالة لقدرة البنك على الوصول للعملاء من خلال الإنتشار والتغطية الجغرافى للدولة.

وتم تطوير هذا المؤشر بالإعتماد على ما يلي:

- تبويب وتقسيمات التقارير السنوية للبنك المركزى المصري عن تطور الأداء المصرفي خلال أعوام الدراسة التطبيقية (خمس سنوات من 2013 الى 2017).
- دراسات أكاديمية (Adjei-Frimpong et.al, 2016/ Leroy and Lucotte, 2017/ Kasasbeh et.al, 2017/ Tan and Floros, 2018)

الميزة التنافسية المصرفية	**CBAI**	متوسط نسب الأرباح والحجم والقروض والودائع وفروع البنك مرجحة بأوزان نسبية للقطاع المصرفي
CBAI= Average (PTS + STS + LTS + DTS + BTS)		
ويتم حساب مكونات المؤشر المحاسبي المقترح من خلال المتغيرات الفعلية التالية:		
1 نسبة أرباح البنك للقطاع المصرفى	**PTS**	صافى ربح البنك عن السنة المالية مرجح بوزن نسبي لإجمالي صافى أرباح القطاع المصرفي
2 نسبة حجم البنك للقطاع المصرفى	**STS**	حجم البنك فى السنة المالية مرجح بوزن نسبي لإجمالى حجم القطاع المصرفي
3 نسبة قروض البنك للقطاع المصرفى	**LTS**	حجم القروض الممنوحة من البنك مرجح بوزن نسبي لإجمالى قروض القطاع المصرفي
4 نسبة ودائع البنك للقطاع المصرفى	**DTS**	حجم ودائع البنك فى السنة المالية مرجح بوزن نسبي لإجمالى ودائع القطاع المصرفي
5 نسبة فروع البنك للقطاع المصرفى	**BTS**	عدد الفروع والوحدات المصرفية للبنك فى السنة المالية لإجمالى فروع بنوك القطاع المصرفى
المتغيرات الرقابية للنماذج البحثية (Control Variables)		
كفاية رأس المال	**CAR**	الإيضاحات المتممة بالتقرير المالي
ديون غير منتظمة	**NRD**	الإيضاحات المتممة بالتقرير المالي
ربحية السهم	**EPS**	نصيب السهم من صافي الأرباح في نهاية السنة المالية.

3/3- النماذج البحثية المستخدمة لأختبار فروض الدراسة التطبيقية:

1/3/3- إختبار الفرض الأول:

نموذج إختبار العلاقة بين إجمالى الأنشطة خارج الميزانية وإجمالي المخاطر المالية (النموذج الرئيسي)

$$FRs_{i,t} = \alpha + \beta 1\ OBSAs_{i,t} + \beta 2\ CAR_{i,t} + \beta 3\ NRD_{i,t} + \beta 4\ EPS_{i,t} + E$$

نماذج إختبار العلاقة بين إجمالي الأنشطة خارج الميزانية وعناصر المخاطر المالية:

$$CR_{i,t} = \alpha + \beta 1\ OBSAs_{i,t} + \beta 2\ CAR_{i,t} + \beta 3\ NRD_{i,t} + \beta 4\ EPS_{i,t} + E$$

$$MR_{i,t} = \alpha + \beta 1\ OBSAs_{i,t} + \beta 2\ CAR_{i,t} + \beta 3\ NRD_{i,t} + \beta 4\ EPS_{i,t} + E$$

$$OR_{i,t} = \alpha + \beta 1\ OBSAs_{i,t} + \beta 2\ CAR_{i,t} + \beta 3\ NRD_{i,t} + \beta 4\ EPS_{i,t} + E$$

نموذج إختبار العلاقة بين بنود الأنشطة خارج الميزانية و إجمالي المخاطر المالية:

$$FRs_{i,t} = \alpha + \beta 1\ OBS1_{i,t} + \beta 2\ OBS2_{i,t} + \beta 3\ OBS3_{i,t} + \beta 4\ OBS4_{i,t} + E$$

نماذج إختبار العلاقة بين بنود الأنشطة خارج الميزانية وعناصر المخاطر المالية:

$$CR_{i,t} = \alpha + \beta 1\ OBS1_{i,t} + \beta 2\ OBS2_{i,t} + \beta 3\ OBS3_{i,t} + \beta 4\ OBS4_{i,t} + E$$

$$MR_{i,t} = \alpha + \beta 1\ OBS1_{i,t} + \beta 2\ OBS2_{i,t} + \beta 3\ OBS3_{i,t} + \beta 4\ OBS4_{i,t} + E$$

$$OR_{i,t} = \alpha + \beta 1\ OBS1_{i,t} + \beta 2\ OBS2_{i,t} + \beta 3\ OBS3_{i,t} + \beta 4\ OBS4_{i,t} + E$$

2/3/3- إختبار الفرض الثاني:

نموذج إختبار العلاقة بين الأنشطة خارج الميزانية والميزة التنافسية المصرفية:

$$CBAI_{i,t} = \alpha + \beta 1\ OBSAs_{i,t} + \beta 2\ CAR_{i,t} + \beta 3\ NRD_{i,t} + \beta 4\ EPS_{i,t} + E$$

3/3/3- إختبار الفرض الثالث:

نموذج إختبار أثر العلاقة بين الأنشطة خارج الميزانية والمخاطر المالية علي الميزة التنافسية المصرفية:

$$CBAI_{i,t} = \alpha + \beta 1\ (OBSAs\ \&\ FRs)_{i,t} + \beta 2\ CAR_{i,t} + \beta 3\ NRD_{i,t} + \beta 4\ EPS_{i,t} + E$$

حيث أن:

رمز المتغير	دلالة المتغير	جوهر المتغير
$OBSAs_{i,t}$	إجمالى الأنشطة خارج الميزانية للبنك (t) في السنة المالية (i)	أنشطة خارج الميزانية
$OBS1_{i,t}$	ضمانات مالية للبنك (t) في السنة المالية (i)	أنشطة خارج الميزانية
$OBS2_{i,t}$	أوراق مقبولة عن تسهيلات للبنك (t) في السنة المالية (i)	أنشطة خارج الميزانية
$OBS3_{i,t}$	إعتمادات مستندية للبنك (t) في السنة المالية (i)	أنشطة خارج الميزانية
$OBS4_{i,t}$	خطابات ضمان للبنك (t) في السنة المالية (i)	أنشطة خارج الميزانية
$FRs_{i,t}$	المخاطر المالية للبنك (t) في السنة المالية (i)	مخاطر مالية
$CR_{i,t}$	المخاطر الإئتمانية للبنك (t) في السنة المالية (i)	مخاطر مالية
$MR_{i,t}$	مخاطر السوق للبنك (t) في السنة المالية (i)	مخاطر مالية
$OR_{i,t}$	المخاطر التشغيلية للبنك (t) في السنة المالية (i)	مخاطر مالية

CBAI i,t	الميزة التنافسية المصرفية للبنك (t) في السنة المالية (i)	ميزة تنافسية مصرفية
CAR i,t	كفاية رأس المال البنك (t) في السنة المالية (i)	رقابي
NRD i,t	الديون غير المنتظمة البنك (t) في السنة المالية (i)	رقابي
EPS i,t	ربحية السهم للبنك (t) في السنة المالية (i)	رقابي

القسم الرابع

دراسة تطبيقية لإختبار الفروض وتحديد العلاقة بين الأنشطة خارج الميزانية والمخاطر المالية وإنعكاسها المحاسبي على الميزة التنافسية المصرفية

1/4- مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة التطبيقية فى جميع البنوك المقيدة بسوق الأوراق المالية المصري عام 2018 وعددهم (13) بنك، وتم إختيار عينة مكونة من (8) بنوك لتمثل عينة الدراسة التطبيقية بما يعادل (61.54%) من إجمالى مجتمع الدرسة، وتم إستبعاد خمس بنوك وفقاً للأسباب التالية:

- إستبعاد بنك الشركة المصرفية العربية الدولية نظراً لأن التقرير المالي بالدولار الامريكي.
- إستبعاد كلاً من بنك فيصل الإسلامي المصري ومصرف أبوظبي الإسلامي وبنك البركة، إستناداً على إختلاف طبيعة أعمالهم كبنوك إسلامية.
- إستبعاد بنك قناة السويس لوجود خسائر ضريبية مرحلة حتي عام 2015.

جدول رقم (3) مصداقية العينة وقدرتها على التعبير عن القطاع المصرفى

بيان مصداقية العينة (%)	2013	2014	2015	2016	2017
الأصول (العينة/ القطاع المصرفى)	%18.5	%20.1	%20.9	%23.9	%17.9
الأرباح (العينة/ القطاع المصرفى)	%44	%50.3	%46	%39.7	%28.6
الودائع (العينة/ القطاع المصرفى)	%20.5	%21.3	%22.1	%26.8	%21.7
القروض (العينة/ القطاع المصرفى)	%20.7	%24.5	%24.7	%28.4	%21.3
الفروع (العينة/ القطاع المصرفى)	%15.5	%16	%17.1	%17.9	%17.9
عدد البنوك (العينة/ القطاع المصرفي)	%20	%21	%21	%21	%21
عدد البنوك (العينة/ المقيدة بالبورصة)	%61.5	%61.5	%61.5	%61.5	%61.5

2/4- مصدر الحصول علي البيانات:

تم الحصول علي بيانات البنوك محل عينة الدراسة التطبيقية من ثلاث مصادر:

- شركة مصر لنشر المعلومات (http://www.egidegypt.com).
- موقع البورصة مباشر مصر (https://www.mubasher.info/countries/EG).
- موقع البنك المركزى المصري (http://www.cbe.org.eg).

3/4- التحليل الإحصائي وإختبار فروض الدراسة التطبيقية:

1/3/4- إختبار جذر الوحدة Unit root – Test

لكي يتمكن الباحث من إستخدام النماذج القياسية والوصول لنتائج دقيقة ولتجنب مشكلة الانحدار الزائف Spurious Regression فإن الباحث يجب أن يتأكد في البداية من مدى سكون السلاسل

الزمنية المستخدمة في التحليل حتى يتسنى للباحث تقدير العلاقات المختلفة بصورة صحيحة، وفيما يلي عرض لنتيجة إختبار Levin, Lin. and Chu (LCC) في البيانات الاطارية محل الدراسة.

جدول (4) إختبار جذر الوحدة لمتغيرات البحث

اسم المتغير	قيمة LLC	مستوى الدلالة	القرار عند α=0.05
OBSAs	−3.44	0.0006	ساكن عند الفروق الأولى
OBSA1	−32.16	0.0	ساكن عند المستوى
OBSA2	−3.059	0.011	ساكن عند الفروق الأولى
OBSA3	−4.77	0.0	ساكن عند الفروق الأولى
OBSA4	−3.21	0.0007	ساكن عند الفروق الأولى
CAR	−5.18	0.0	ساكن عند الفروق الأولى
NRD	−7.10	0.0	ساكن عند المستوى
EPS	−8.81	0.0	ساكن عند الفروق الأولى
FRs	−3.99	0.0	ساكن عند المستوى
CR	−4.23	0.0	ساكن عند الفروق الأولى
MR	−2.18	0.046	ساكن عند الفروق الأولى
OR	−2.03	0.611	ساكن عند الفروق الأولى
CAI	−2.604	0.046	ساكن عند الفروق الأولى

2/3/4− إختبار الفرض الرئيس الأول: (تم إستخدام عدد 8 نماذج)

ينص الفرض الرئيس الأول الذي تم صياغته في الصورة العدمية على أنه: " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأنشطة خارج الميزانية والمخاطر المالية بالبنوك المقيدة بسوق الأوراق المالية المصري"، وقام الباحث باستخدام أسلوب تحليل بيانات البيانات القطاعية المتحرك Panel data Analysis Dynamic وذلك بطريقة النماذج ذات التأثير الثابت Fixed Effect model وتم إضافة بعض المتغيرات الرقابية للفرض Control Variables مثل كفاية رأس المال CAR، الديون الغير منتظمة NRD وربحية السهم EPS مع أخذ التحويلة اللوغاريتمية لبعض من المتغيرات المستخدمة (Log) وأسفرت نتائج التحليل للفرض الأول على ما يلي:

إختبار النموذج الأول والرئيسي لإختبار الفرض	
المتغيرات التفسيرية	المتغير التابع
OBSAit / CARit / NRDit / EPSit	FRs it

جدول (5) مقدرات البيانات القطاعية لإختبار النموذج الأول للفرض الرئيس الأول

المتغير المستقل	معامل النموذج المقدر	قيمة t	مستوى الدلالة	القرار عند α=0.05	قيمة ديربن واتسون Dw	معامل التحديد
D(log(OBSAs)it	4.47	2.37	0.018	معنوي	1.707	38.9%
D(log(CAR)it	−6.19	−2.018	0.031	معنوي		
log NRDit	3.47	2.49	0.014	معنوي		
FRsit−1	0.766	6.58	0.0	معنوي		

ومن الجدول السابق يتضح ما يلي:

1- كانت قيمة مستوى الدلالة الخاص بكل من الأنشطة خارج الميزانية، كفاية رأس المال، الديون غير المنتظمة والمخاطر المالية بفترة إبطاء (it-1) اقل من قيمة مستوى المعنوية α=0.05 وهذا يعنى وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين كل من تلك المتغيرات والمخاطر المالية.

2- كانت إشارة معامل الانحدار الخاص بكلاً من الأنشطة خارج الميزانية والديون غير المنتظمة إشارة موجبة وهذا يعنى وجود علاقة طردية معنوية ذات دلالة إحصائية بين الأنشطة خارج الميزانية والديون غير المنتظمة والمخاطر المالية بصورة إجمالية، بينما كانت إشارة كفاية رأس المال إشارة سالبة وهذا يعني وجود علاقة عكسية بين كفاية رأس المال والمخاطر المالية بصورة إجمالية.

3- كانت قيمة معامل التحديد 38.9%= r2 وهذا يعنى أن المتغيرات التفسيرية (المستقلة) المعنوية ذات الدلالة الإحصائية في النموذج محل الدراسة مسئولة عن تفسير ما نسبته 38.9% من التغيرات التي تحدث في المخاطر المالية والنسبة الباقية ترجع إلى بعض المتغيرات الغير مدرجة بالنموذج بالإضافة إلى حد الخطأ العشوائي random error، وكانت قيمة إحصائية ديربن واتسون المحسوبة Dw =1.707 وبالنظر للقيم الجدولية في جداول ديربن واتسون يتضح أن القيمة المحسوبة تقع بين القيمتين(Du,4-Du) وهذا يعنى عدم وجود تام لمشكلة إرتباط الأخطاء ذاتياً.

إختبار النموذج الثاني	
المتغيرات التفسيرية	المتغير التابع
OBSAsit / CARit / NRDit / EPSit	CRit

جدول (6) مقدرات البيانات القطاعية لإختبار النموذج الثاني للفرض الرئيس الأول

المتغير المستقل	معامل النموذج المقدر	قيمة t	مستوى الدلالة	القرار عند α=0.05	قيمة ديربن واتسون Dw	معامل التحديد
الحد الثابت (C)	20.1	29.9	0.0	معنوي	1.87	47.5%
log (NRDit)	1.29	5.45	0.0	معنوي		

ومن الجدول السابق يتضح ما يلي:

1- كانت قيمة مستوى الدلالة الخاص بكل من الحد الثابت والديون غير المنتظمة من قيمة مستوى المعنوية α=0.05 وهذا يعنى وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين كل من تلك المتغيرات و مخاطر الائتمان.

2- كانت إشارة معامل الانحدار الخاص بالديون غير المنتظمة إشارة موجبة وهذا يعنى وجود علاقة طردية معنوية ذات دلالة إحصائية بين الديون الغير منتظمة ومخاطر الائتمان.

3- كانت قيمة معامل التحديد 47.5%= r2 وهذا يعنى أن المتغيرات التفسيرية (المستقلة) المعنوية ذات الدلالة الإحصائية في النموذج محل الدراسة مسئولة عن تفسير ما نسبته 47.5% من

التغيرات التي تحدث في مخاطر الائتمان والنسبة الباقية ترجع إلى بعض المتغيرات الغير مدرجة في النموذج بالإضافة إلى حد الخطأ العشوائي random error، وكانت قيمة إحصائية ديربن واتسون المحسوبة Dw =1.870 وبالنظر للقيم الجدولية في جداول ديربن واتسون يتضح أن القيمة المحسوبة تقع بين القيمتين(Du,4−Du) وهذا يعنى عدم وجود تام لمشكلة ارتباط الأخطاء ذاتياً

إختبار النموذج الثالث	
المتغيرات التفسيرية	المتغير التابع
OBSAsit / CARit / NRDit / EPSit	MRit

جدول (7) مقدرات البيانات القطاعية لإختبار النموذج الثالث للفرض الرئيس الأول

المتغير المستقل	معامل النموذج المقدر	قيمة t	مستوى الدلالة	القرار عند α=0.05	قيمة ديربن واتسون Dw	معامل التحديد
D(log (CAR))	−1.94	−1.99	0.048	معنوي	2.33	14.4%
D(log (EPS))	1.415	1.98	0.0	معنوي		

ومن الجدول السابق يتضح ما يلي:

1- كانت قيمة مستوى الدلالة الخاص بكل من كفاية رأس المال وربحية السهم اقل من قيمة مستوى المعنوية α=0.05 وهذا يعنى وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين كل من تلك المتغيرات ومخاطر السوق.

2- كانت إشارة معامل الانحدار الخاص بربحية السهم إشارة موجبة وهذا يعنى وجود علاقة طردية معنوية ذات دلالة إحصائية بين ربحية السهم ومخاطر السوق، بينما كانت إشارة كفاية رأس المال إشارة سالبة وهذا يعني وجود علاقة عكسية بين كل من كفاية رأس المال ومخاطر السوق.

3- كانت قيمة معامل التحديد r2 =14.4% وهذا يعنى أن المتغيرات التفسيرية (المستقلة) المعنوية ذات الدلالة الإحصائية في النموذج محل الدراسة مسئولة عن تفسير ما نسبته 14.4% من التغيرات التي تحدث في مخاطر السوق والنسبة الباقية ترجع إلى بعض المتغيرات الغير مدرجة بالنموذج بالإضافة إلى حد الخطأ العشوائي random error، وكانت قيمة إحصائية ديربن واتسون المحسوبة Dw =2.330 وبالنظر للقيم الجدولية في جداول ديربن واتسون يتضح أن القيمة المحسوبة تقع بين القيمتين(Du,4−Du) وهذا يعنى عدم وجود تام لمشكلة ارتباط الأخطاء ذاتياً.

إختبار النموذج الرابع	
المتغيرات التفسيرية	المتغير التابع
OBSAsit / CARit / NRDit / EPSit	ORit

جدول (8) مقدرات البيانات القطاعية لإختبار النموذج الرابع للفرض الرئيس الأول

المتغير المستقل	معامل النموذج المقدر	قيمة t	مستوى الدلالة	القرار عند α=0.05	قيمة ديربن واتسون Dw	معامل التحديد
D(log (OBSAsit))	0.117	1.97	0.049	معنوي	1.717	8.3%
D(log (NRDit))	0.11	3.24	0.00032	معنوي		

ومن الجدول السابق يتضح ما يلي:

1- كانت قيمة مستوى الدلالة الخاص بكل من الأنشطة خارج الميزانية والديون غير المنتظمة اقل من قيمة مستوى المعنوية α=0.05 وهذا يعنى وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين كل من تلك المتغيرات و المخاطر التشغيلية.

2- كانت إشارة كل من الأنشطة خارج الميزانية والديون غير المنتظمة إشارة موجبة وهذا يعني وجود علاقة طردية بين كل من [الأنشطة خارج الميزانية والديون الغير منتظمة] والمخاطر التشغيلية.

3- كانت قيمة معامل التحديد 8.3%= r2 وهذا يعنى أن المتغيرات التفسيرية (المستقلة) المعنوية ذات الدلالة الإحصائية في النموذج محل الدراسة مسئولة عن تفسير ما نسبته 8.3% فقط من التغيرات التي تحدث في المخاطر التشغيلية والنسبة الباقية ترجع إلى بعض المتغيرات الغير مدرجة بالنموذج بالإضافة إلى حد الخطأ العشوائي random error، وكانت قيمة إحصائية ديربن واتسون المحسوبة Dw =1.717 وبالنظر للقيم الجدولية في جداول ديربن واتسون يتضح أن القيمة المحسوبة تقع بين القيمتين(Du,4−Du) وهذا يعنى عدم وجود تام لمشكلة ارتباط الأخطاء ذاتياً.

إختبار النموذج الخامس	
المتغيرات التفسيرية	المتغير التابع
OBS1it / OBS2it / OBS3it / OBS4it	FRsit

جدول (9) مقدرات البيانات القطاعية لإختبار النموذج الخامس للفرض الرئيس الأول

المتغير المستقل	معامل النموذج المقدر	قيمة t	مستوى الدلالة	القرار عند α=0.05	قيمة ديربن واتسون Dw	معامل التحديد
D log OBS2it	1.64	1.98	0.046	معنوي	1.721	19.8%
D log OBS3it	6.72	3.21	0.0049	معنوي		

ومن الجدول السابق يتضح ما يلي:

1- كانت قيمة مستوى الدلالة الخاص بكل من الاوراق المقبولة على التسهيلات والإعتمادات المستندية اقل من قيمة مستوى المعنوية α=0.05 وهذا يعنى وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين كل من تلك المتغيرات والمخاطر المالية.

2- كانت إشارة كل من الاوراق المقبولة على التسهيلات والإعتمادات المستندية إشارة موجبة وهذا يعني وجود علاقة طردية بين [الاوراق المقبولة على التسهيلات والاعتمادات المستندية] والمخاطر المالية

3- كانت قيمة معامل التحديد 19.8%= r2 وهذا يعنى أن المتغيرات التفسيرية (المستقلة) المعنوية ذات الدلالة الإحصائية في النموذج محل الدراسة مسئولة عن تفسير ما نسبته 19.8% فقط من التغيرات التي تحدث في المخاطر المالية والنسبة الباقية ترجع إلى بعض المتغيرات الغير مدرجة بالنموذج بالإضافة إلى حد الخطأ العشوائي random error، وكانت قيمة إحصائية ديربن واتسون المحسوبة Dw =1.721 وبالنظر للقيم الجدولية في جداول ديربن واتسون يتضح أن القيمة المحسوبة تقع بين القيمتين(Du,4-Du) وهذا يعنى عدم وجود تام لمشكلة إرتباط الأخطاء ذاتياً.

إختبار النموذج السادس	
المتغيرات التفسيرية	المتغير التابع
OBS1it / OBS2it / OBS3it / OBS4it	CRit

جدول (10) مقدرات البيانات القطاعية لإختبار النموذج السادس للفرض الرئيس الأول

المتغير المستقل	معامل النموذج المقدر	قيمة t	مستوى الدلالة	القرار عند α=0.05	قيمة ديربن واتسون Dw	معامل التحديد
β0 الحد الثابت	0.43	4.44	0.001	معنوي	2.160	28%
D log OBS2 it	0.31	1.98	0.048	معنوي		
D log CRit-2	-0.904	-2.07	0.046	معنوي		

ومن الجدول السابق يتضح ما يلي:

1- كانت قيمة مستوى الدلالة الخاص بكل من الحد الثابت و الاوراق المقبولة على التسهيلات ومخاطر الائتمان بفترتي ابطاء(t-2) اقل من قيمة مستوى المعنوية α=0.05 وهذا يعنى وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين كل من تلك المتغيرات و مخاطر الائتمان.

2- كانت إشارة الاوراق المقبولة على التسهيلات إشارة موجبة وهذا يعني وجود علاقة طردية بين كل من الاوراق المقبولة على التسهيلات ومخاطر الائتمان.

3- كانت قيمة معامل التحديد 28%= r2 وهذا يعنى أن المتغيرات التفسيرية (المستقلة) المعنوية ذات الدلالة الإحصائية في النموذج محل الدراسة مسئولة عن تفسير ما نسبته 28% فقط من التغيرات التي تحدث في المخاطر المالية والنسبة الباقية ترجع إلى بعض المتغيرات الغير مدرجة بالنموذج بالإضافة إلى حد الخطأ العشوائي random error، وكانت قيمة إحصائية ديربن واتسون المحسوبة Dw =2.160 وبالنظر للقيم الجدولية في جداول ديربن واتسون يتضح أن القيمة المحسوبة تقع بين القيمتين(Du,4-Du) وهذا يعنى عدم وجود تام لمشكلة ارتباط الأخطاء ذاتياً.

إختبار النموذج السابع	
المتغيرات التفسيرية	المتغير التابع
OBS1it / OBS2it / OBS3it / OBS4it	MRit

جدول (11) مقدرات البيانات القطاعية لإختبار النموذج السابع للفرض الرئيس الأول

المتغير المستقل	معامل النموذج المقدر	قيمة t	مستوى الدلالة	القرار عند α=0.05	قيمة ديربن واتسون Dw	معامل التحديد r2
C الحد الثابت	11.5	2.606	0.0313	معنوي	1.718	73.6%
D log (OBS2it)	0.31	1.98	0.048	معنوي		
D log (MRit-2)	-0.904	-2.07	0.046	معنوي		

ومن الجدول السابق يتضح ما يلي:

1- كانت قيمة مستوى الدلالة الخاص بكل من الحد الثابت و الأوراق المقبولة على التسهيلات ومخاطر السوق بفترتي ابطاء(t-2) اقل من قيمة مستوى المعنوية α=0.05 وهذا يعنى وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين كل من تلك المتغيرات و مخاطر السوق.

2- كانت إشارة الاوراق المقبولة على التسهيلات إشارة موجبة وهذا يعني وجود علاقة طردية بين كل من الاوراق المقبولة على التسهيلات ومخاطر السوق.

3- كانت قيمة معامل التحديد r2 =73.6% وهذا يعنى أن المتغيرات التفسيرية (المستقلة) المعنوية ذات الدلالة الإحصائية في النموذج محل الدراسة مسئولة عن تفسير ما نسبته 73.6% فقط من التغيرات التي تحدث في مخاطر السوق والنسبة الباقية ترجع إلى بعض المتغيرات الغير مدرجة بالنموذج بالإضافة إلى حد الخطأ العشوائي random error، وكانت قيمة إحصائية ديربن واتسون المحسوبة Dw =1.718 وبالنظر للقيم الجدولية في جداول ديربن واتسون يتضح أن القيمة المحسوبة تقع بين القيمتين(Du,4-Du) وهذا يعنى عدم وجود تام لمشكلة ارتباط الأخطاء ذاتياً.

إختبار النموذج الثامن	
المتغيرات التفسيرية	المتغير التابع
OBS1it / OBS2it / OBS3it / OBS4it	ORit

جدول (12) مقدرات البيانات القطاعية لإختبار النموذج الثامن للفرض الرئيس الأول

المتغير المستقل	معامل النموذج المقدر	قيمة t	مستوى الدلالة	القرار عند α=0.05	قيمة ديربن واتسون Dw	معامل التحديد r2
C الحد الثابت	-5.75	-4.05	0.007	معنوي	1.88	48.8%
D log (OBS2it)	0.303	4.26	0.004	معنوي		

ومن الجدول السابق يتضح ما يلي:

1- كانت قيمة مستوى الدلالة الخاص بالأوراق المقبولة على التسهيلات أقل من قيمة مستوى المعنوية α=0.05 وهذا يعنى وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين بالاوراق المقبولة على التسهيلات و مخاطر التشغيل.

2- كانت إشارة الأوراق المقبولة على التسهيلات إشارة موجبة وهذا يعني وجود علاقة طردية بين الأوراق المقبولة على التسهيلات ومخاطر التشغيل.

3- كانت قيمة معامل التحديد r2 =48.8% وهذا يعنى أن التغيرات التي تحدث في الاوراق المقبولة على التسهيلات مسئولة عن تفسير ما نسبته 48.8% فقط من التغيرات التي تحدث في مخاطر التشغيل والنسبة الباقية ترجع إلى بعض المتغيرات الغير مدرجة بالنموذج بالإضافة إلى حد الخطأ العشوائي random error، وكانت قيمة إحصائية ديربن واتسون المحسوبة Dw =1.88 وبالنظر للقيم الجدولية في جداول ديربن واتسون يتضح أن القيمة المحسوبة تقع بين القيمتين(Du,4-Du) وهذا يعنى عدم وجود تام لمشكلة ارتباط الأخطاء ذاتياً Autocorrelation.

ومما سبق، يمكن للباحث رفض الفرض العدمي وقبول الفرض البديل الذي يمكن صياغته كالتالي: "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأنشطة خارج الميزانية والمخاطر المالية بالبنوك المقيدة بسوق الأوراق المالية المصري".

3/3/4- إختبار الفرض الرئيس الثاني:

ينص الفرض الرئيس الثاني الذي تم صياغته في الصورة العدمية على أنه "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأنشطة خارج الميزانية والميزة التنافسية المصرفية للبنوك المقيدة بسوق الأوراق المالية المصري"، وقام الباحث باستخدام أسلوب تحليل بيانات البيانات القطاعية المتحرك Dynamic Panel data Analysis وذلك بطريقة النماذج ذات التأثير الثابت Fixed Effect model، كما تم إضافة بعض المتغيرات الرقابية للفرض Control Variables مثل كفاية رأس المال CAR، الديون غير المنتظمة NRD وربحية السهم EPS مع اخذ التحويلة اللوغاريتمية لبعض من المتغيرات المستخدمة (Log) وأسفرت نتائج التحليل للفرض الرئيس الثاني على ما يلي:

إختبار النموذج التاسع	
المتغيرات التفسيرية	المتغير التابع
OBSAsit / CARit / NRDit / EPSit	CBAlit

جدول (13) مقدرات البيانات القطاعية للفرض الرئيس الثاني

المتغير المستقل	معامل النموذج المقدر	قيمة t	مستوى الدلالة	القرار عند α=0.05	قيمة ديربن واتسون Dw	معامل التحديد
D log OBSAsit	0.163	2.62	0.047	معنوي	2.013	27.3%
D log CARit	0.32	3.35	0.0022	معنوي		
D log NRDit	-0.41	-2.78	0.056	معنوي		
D log EPSit	0.39	2.64	0.048	معنوي		

ومن الجدول السابق يتضح ما يلي:

1- كانت قيمة مستوى الدلالة الخاص بكل من الأنشطة خارج الميزانية وكفاية رأس المال والديون غير المنتظمة وربحية السهم، اقل من قيمة مستوى المعنوية 0.05=α وهذا يعنى وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين كل من تلك المتغيرات والميزة التنافسية المصرفية.

2- كانت إشارة معامل الانحدار الخاص بالأنشطة خارج الميزانية و كفاية رأس المال وربحية السهم إشارة موجبة وهذا يعنى وجود علاقة طردية معنوية ذات دلالة إحصائية بين الأنشطة خارج الميزانية وكفاية رأس المال وربحية السهم والميزة التنافسية المصرفية، بينما كانت إشارة الديون غير المنتظمة إشارة سالبة وهذا يعنى وجود علاقة عكسية معنوية ذات دلالة إحصائية بين الديون غير المنتظمة والميزة التنافسية المصرفية.

3- كانت قيمة معامل التحديد 27.3%= r2 وهذا يعنى أن المتغيرات التفسيرية (المستقلة) المعنوية ذات الدلالة الإحصائية في النموذج محل الدراسة مسئولة عن تفسير ما نسبته 27.3% من التغيرات التي تحدث في الميزة التنافسية والنسبة الباقية ترجع إلى بعض المتغيرات الغير مدرجة بالنموذج بالإضافة إلى حد الخطأ العشوائي random error، وكانت قيمة إحصائية ديربن واتسون المحسوبة 2.013= Dw وبالنظر للقيم الجدولية في جداول ديربن واتسون يتضح أن القيمة المحسوبة تقع بين القيمتين(Du,4-Du) وهذا يعنى عدم وجود تام لمشكلة ارتباط الأخطاء ذاتياً.

ومما سبق، يمكن للباحث رفض الفرض العدمي وقبول الفرض البديل الذي يمكن صياغته كالتالي: "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأنشطة خارج الميزانية والميزة التنافسية المصرفية للبنوك المقيدة بسوق الأوراق المالية المصري"

4/3/4- إختبار الفرض الرئيس الثالث:

ينص الفرض الرئيس الثالث الذي تم صياغته في الصورة العدمية على أنه "لا يوجد تأثير للعلاقة بين الأنشطة خارج الميزانية والمخاطر المالية علي الميزة التنافسية المصرفية للبنوك المقيدة بسوق الأوراق المالية المصري"، وقام الباحث باستخدام أسلوب تحليل بيانات البيانات القطاعية المتحرك Dynamic Panel data Analysis وذلك بطريقة النماذج ذات التأثير الثابت Fixed Effect model، تم إضافة بعض المتغيرات الرقابية للفرض Control Variables مثل كفاية رأس المال CAR، الديون غير المنتظمة NRD وربحية السهم EPS مع أخذ التحويلة اللوغاريتمية لبعض من المتغيرات المستخدمة (Log) وأسفرت نتائج التحليل للفرض الرئيس الثالث على ما يلي:

إختبار النموذج العاشر	
المتغيرات التفسيرية	المتغير التابع
(OBSAs * FRs) i,t / CARit / NRDit / EPSit	CBAIit

جدول (14) مقدرات البيانات القطاعية للفرض الرئيس الثالث

المتغير المستقل	معامل النموذج المقدر	قيمة t	مستوى الدلالة	القرار عند α=0.05	قيمة ديربن واتسون Dw	معامل التحديد
D log (OBSAs*FRs)it	0.211	2.48	0.036	معنوي	1.92	62%
D log CARit	0.422	5.48	0.0	معنوي		
D log NRDit	−0.292	−3.23	0.0032	معنوي		
D log EPSit	0.311	3.67	0.0018	معنوي		

ومن الجدول السابق يتضح ما يلي:

1- كانت قيمة مستوى الدلالة الخاص بكل من (العلاقة بين الأنشطة خارج الميزانية والمخاطر المالية) وكفاية رأس المال والديون الغير المنتظمة وربحية السهم أقل من قيمة مستوى المعنوية α=0.05 وهذا يعنى وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين تلك المتغيرات والميزة التنافسية المصرفية.

2- كانت إشارة معامل الانحدار الخاص (العلاقة بين الأنشطة خارج الميزانية والمخاطر المالية) وكفاية رأس المال وربحية السهم إشارة موجبة وهذا يعنى وجود علاقة طردية معنوية ذات دلالة إحصائية بين هذة المتغيرات والميزة التنافسية المصرفية، بينما كانت إشارة الديون غير المنتظمة إشارة سالبة وهذا يعني وجود علاقة عكسية بين الديون الغير منتظمة والميزة التنافسية المصرفية للبنك.

3- كانت قيمة معامل التحديد 62%= r2 وهذا يعنى أن المتغيرات التفسيرية (المستقلة) المعنوية ذات الدلالة الإحصائية في النموذج محل الدراسة مسئولة عن تفسير ما نسبته 62% من التغيرات التي تحدث في الميزة التنافسية المصرفية للبنك والنسبة الباقية ترجع إلى بعض المتغيرات الغير مدرجة بالنموذج بالإضافة إلى حد الخطأ العشوائي random error، كانت قيمة إحصائية ديربن واتسون المحسوبة Dw =1.92 وبالنظر للقيم الجدولية في جداول ديربن واتسون يتضح أن القيمة المحسوبة تقع بين القيمتين(Du,4−Du) وهذا يعنى عدم وجود تام لمشكلة ارتباط الأخطاء ذاتياً.

ومما سبق، يمكن للباحث رفض الفرض العدمي وقبول الفرض البديل الذي يمكن صياغته كالتالي: "يوجد تأثير للعلاقة بين الأنشطة خارج الميزانية والمخاطر المالية علي الميزة التنافسية المصرفية للبنوك المقيدة بسوق الأوراق المالية المصري"

القسم الخامس

النتائج والتوصيات والإضافة العلمية

1/5- النتائج:

لقد توصل الباحث من خلال هذا البحث الي العديد من النتائج وقام بتقسيمها الي ما يلي:

1/1/5- النتائج النظرية من الأدب المحاسبي:

1. تعتبر الأنشطة خارج الميزانية أحد الأنشطة غير التقليدية والحديثة فى القطاع المصرفى الناتجة عن تغير هيكل إحتياجات العملاء وفقاً لسياسات الانفتاح الاقتصادى للدولة المصرية.
2. تتأثر المخاطر المالية في البنوك بالقوانين والتشريعات السائدة في الدولة، كما أن هناك دور جوهري لمقررات بازل على تنظيم المخاطر المالية فى القطاع المصرفي على المستوي الدولى.
3. تعتبر المنافسة في القطاع المصرفي المصري أحد أهم دوافع إتجاه البنوك نحو أداء الأنشطة والخدمات غير التقليدية ومنها الأنشطة خارج الميزانية، وذلك بهدف إكتساب ميزة تنافسية مصرفية للبنك تمكنه من الإستمرار والمنافسة داخل القطاع المصرفي.
4. تتأثر الميزة التنافسية المصرفية للبنوك بالعديد من العوامل مثل: السلامة والإستقرار المالي، حجم البنك، نوعية الخدمات المصرفية المقدمة ومدى الإنتشار الجغرافى.

2/1/5- النتائج التطبيقية من البيئة المصرية:

1. سجلت البنوك عينة الدراسة حجم أنشطة خارج الميزانية ما يقارب من (49.4) مليار جنيه في ظل حجم أصول (291) مليار جنيه عام 2013، كما سجلت حجم أنشطة خارج الميزانية ما يقارب من (171.7) مليار جنيه في ظل حجم أصول (790.5) مليار جنيه عام 2017، وبالتالي فإن معدل تطور الأنشطة خارج الميزانية كان (347.2%) من عام 2013 الى عام 2017 مقابل معدل تطور لإجمالى الأصول (271.6%) فقط خلال نفس الفترة الزمنية، وهو ما يعني إندفاع البنوك نحو الأنشطة خارج الميزانية بدون تغطيتها بقدر مماثل في حجم الأصول مما ينعكس علي درجة المخاطر المالية المصاحبة لها.
2. وجود علاقة طردية بين إجمالي حجم الأنشطة خارج الميزانية وإجمالي المخاطر المالية التى تتعرض لها البنوك فى القطاع المصرفي المصري (الفرض الأول – النموذج الأول) وبصفة خاصة مخاطر التشغيل. (الفرض الأول – النموذج الرابع)
3. تعتبر الأوراق المقبولة عن تسهيلات والإعتمادات المستندية هما أكثر أنواع الأنشطة خارج الميزانية المصحوبة بمخاطر مالية بصورة إجمالية علي البنوك فى القطاع المصرفي المصري. (الفرض الأول – النموذج الخامس)
4. تعتبر الأوراق المقبولة عن تسهيلات هي أكثر أنواع الأنشطة خارج الميزانية تأثيراً على جميع عناصر المخاطر المالية سواء المخاطر الإئتمانية أو مخاطر السوق أو مخاطر التشغيل (الفرض الأول – النموذج السادس والسابع والثامن)

5. ترتبط المخاطر المالية بعلاقة طردية مع الديون غير المنتظمة (الفرض الأول – النموذج الأول)، وبصفة خاصة المخاطر الإئتمانية (الفرض الأول – النموذج الثاني) والمخاطر التشغيلية (الفرض الأول – النموذج الرابع).
6. ترتبط المخاطر المالية بعلاقة عكسية مع كفاية رأس المال (الفرض الأول – النموذج الأول)، وبصفة خاصة مخاطر السوق (الفرض الأول – النموذج الثالث).
7. وجود علاقة طردية بين حجم الأنشطة خارج الميزانية والميزة التنافسية المصرفية للبنوك فى القطاع المصرفي المصري. (الفرض الثاني – النموذج التاسع).
8. وجود تأثير إيجابي للعلاقة بين الأنشطة خارج الميزانية والمخاطر المالية على الميزة التنافسية المصرفية للبنك في القطاع المصرفي المصري. (الفرض الثالث – النموذج العاشر).
9. ترتبط الميزة التنافسية المصرفية بعلاقة طردية مع كفاية رأس المال، كما ترتبط بعلاقة عكسية مع الديون غير المنتظمة في البيئة المصرية. (الفرض الثاني والثالث – النموذج التاسع والعاشر).

3/1/5- الإطار المحاسبي التحليلي للمتغيرات البحثية في ضوء نتائج الدراسة التطبيقية:

(1) العلاقة بين الأنشطة خارج الميزانية والمخاطر المالية.

المخاطر المالية (FRs)	**(علاقة طردية)**			**الأنشطة خارج الميزانية (OBSAs)**
	المتغيرات الرقابية (Control Variables)			
	ربحية السهم (EPS)	كفاية رأس المال (CAR)	الديون غير المنتظمة (NDR)	
	طردية	عكسية	طردية	

(2) العلاقة بين الأنشطة خارج الميزانية الميزة التنافسية المصرفية.

الميزة التنافسية المصرفية (CBAI)	**(علاقة طردية)**			**الأنشطة خارج الميزانية (OBSAs)**
	المتغيرات الرقابية (Control Variables)			
	ربحية السهم (EPS)	كفاية رأس المال (CAR)	الديون غير المنتظمة (NDR)	
	طردية	طردية	عكسية	

(3) أثر العلاقة بين الأنشطة خارج الميزانية والمخاطر المالية علي الميزة التنافسية المصرفية.

الميزة التنافسية المصرفية (CBAI)	**(علاقة طردية)**			**الأنشطة خارج الميزانية والمخاطر المالية (OBSAs & FRs)**
	المتغيرات الرقابية (Control Variables)			
	ربحية السهم (EPS)	كفاية رأس المال (CAR)	الديون غير المنتظمة (NDR)	
	طردية	طردية	عكسية	

4/1/5- مدي توافق النتائج التطبيقية للبحث مع الأدبيات المحاسبية:

يستعرض الباحث مدي إتفاق أو إختلاف نتائج الدراسة الحالية مع بعض الأدبيات المحاسبية:

1. **نتيجة الفرض الأول**: أكدت الدراسة الحالية علي وجود علاقة طردية بين حجم الأنشطة خارج الميزانية والمخاطر المالية بصورة إجمالية في القطاع المصرفي، وهو ما يتفق مع دراستي (Papanikolaou and Wolff, 2014/ Le, 2018)، ويختلف مع نتائج دراستي (Pushkala et,al. 2017/ كتلو وأخرون، 2013).
2. **نتيجة الفرض الثاني**: أكدت الدراسة الحالية علي وجود علاقة طردية بين الأنشطة خارج الميزانية والميزة التنافسية المصرفية بالإعتماد على المؤشر المحاسبي المقترح بالبحث (الأرباح/ الحجم/ الودائع/ القروض/ الفروع) في القطاع المصرفي، وهو ما يتفق مع نتائج عدة دراسات (Perera et.al, 2014/ Swain and Panda, 2017/ Mckee and Kagan, 2018) ويختلف مع نتائج دراستي (Le, 2018/ Lozano-Vivas and Pasiouras, 2014)
3. **نتيجة الفرض الثالث**: أكدت الدراسة الحالية علي وجود تأثير للعلاقة بين الأنشطة خارج الميزانية والمخاطر المالية على الميزة التنافسية المصرفية للبنوك في القطاع المصرفي، وهو ما يتفق مع نتائج دراستي (Mckee and Kagan, 2018 /Leroy and Lucotte et.al, 2017) ويختلف مع نتائج دراسة (Hou et,al. 2018)

2/5- التوصيات:

إنطلاقاً من الدراسة النظرية والتطبيقية لهذا البحث يطرح الباحث التوصيات التالية:

1. إضافة المؤشر المحاسبي للميزة التنافسية المصرفية المقترح فى هذا البحث لأدوات التقييم فى القطاع المصرفي المصري لما يتميز به هذا المؤشر من صفة الشمولية والمصداقية عند تقييم البنك (الارباح/ الحجم/ الودائع/ القروض/ الفروع)، حيث أنه قد تم إثبات صلاحية المؤشر المحاسبي المقترح من خلال هذا البحث.
2. تشجيع البنوك العاملة في جمهورية مصر العربية على التوسع في أداء الأنشطة خارج الميزانية بصفة عامة لما لها من تأثير إيحابي على كلاً من الميزة التنافسية المصرفية للبنك داخل القطاع المصرفي وتعظيم الربحية المصرفية.
3. تقييد التوسع في أداء البنوك لأنشطة الأوراق المقبولة عن تسهيلات كأحد الأنشطة خارج الميزانية، لما يصاحبها من مخاطر مالية مرتفعة وبصورة خاصة المخاطر الإئتمانية التي تؤثر سلبياً علي النشاط الإقتصادي والربحية المصرفية للبنوك.
4. ضرورة إهتمام البنوك العاملة بجمهورية مصر العربية بكفاية رأس المال لما له من تأثير إيجابي على إكتساب البنك لميزة تنافسية مصرفية داخل القطاع المصرفي.

5. ضرورة إجراء المزيد من البحوث والدراسات حول تأثير الأنشطة خارج الميزانية على جوانب وأبعاد محاسبية أخري مرتبطة بالمخاطر المالية أو التقرير المالي لتكوين صورة إجمالية وأكثر شمولية عن مردود توسع البنوك في أداء الأنشطة خارج الميزانية.
6. ضرورة قيام البنوك المحلية والدولية بإعداد قائمة مالية إضافية للإفصاح عن الأنشطة خارج الميزانية والمخاطر المالية وأثرها على الميزة التنافسية المصرفية للبنك، وذلك بهدف إستخدام هذه القائمة المالية الإضافية في تقييم الإنعكاسات الإيجابية والسلبية للأنشطة خارج الميزانية والمخاطر المالية على الميزة التنافسية المصرفية للبنك، لتمكين إدارة البنك من إتخاذ القرارات الإدارية اللآزمة لتعظيم الإنعكاسات الإيجابية وتخفيض أو تجنب الإنعكاسات السلبية في هذا الشآن، الأمر الذي يساهم في ترشيد كفاءة الأداء المالي وتعظيم الربحية بالقطاع المصرفي.
7. ضرورة طرح معيار محاسبي مصري أو دولي لتحليل العلاقة بين الأنشطة خارج الميزانية والمخاطر المالية والميزة التنافسية المصرفية في القطاع المصرفي بهدف زيادة الثقة والإعتمادية علي البيانات والمعلومات المحاسبية المصرفية في إتخاذ القرارات الإقتصادية والمالية والإستثمارية علي المستويين المحلي والدولي، حيث لا يوجد ضمن المعايير المصرية أو الدولية للتقارير المالية (IFRS) معيار محاسبي لتحليل العلاقة بين الأنشطة خارج الميزانية والمخاطر المالية والميزة التنافسية المصرفية للبنوك داخل القطاع المصرفي.

3/5- الإضافة العلمية:

يعتبر هذا البحث إمتداداً للبحوث المحاسبية في القطاع المصرفى، وتتمثل الإضافة العلمية لهذا البحث في توفير الأدلة التالية من البيئة المصرية:

1. تقديم إطار مفاهيمي نظري حديث للمتغيرات البحثية المحاسبية والمالية المطروحة (الأنشطة خارج الميزانية/ المخاطر المالية/ الميزة التنافسية المصرفية).
2. سد الفجوة البحثية الحالية في مجال الأنشطة خارج الميزانية وعلاقتها بالمخاطر المالية والميزة التنافسية المصرفية وبصفة خاصة فى البيئة المصرية من خلال أدلة تطبيقية.
3. تقديم أدلة تطبيقية حديثة حول العلاقة بين الأنشطة خارج الميزانية والمخاطر المالية بالبنوك المقيدة بسوق الأوراق المالية المصري.
4. تقديم أدلة تطبيقية حديثة حول علاقة الأنشطة خارج الميزانية بالميزة التنافسية المصرفية للبنوك المقيدة بسوق الأوراق المالية المصري.
5. تقديم أدلة تطبيقية حديثة حول أثر العلاقة بين الأنشطة خارج الميزانية والمخاطر المالية على الميزة التنافسية المصرفية للبنوك المقيدة بسوق الأوراق المالية المصري.
6. تطوير مؤشر مالي محاسبي مقترح لقياس الميزة التنافسية المصرفية للبنوك في القطاع المصرفي المصري يرتكز علي خمس جوانب (الأرباح/ الحجم/ الودائع/ القروض/ الفروع)، وذلك بهدف تعظيم الميزة التنافسية المصرفية للبنوك علي المستوي المحلي والدولي، الأمر الذي يساهم في تعظيم ثقة العملاء المحليين والدوليين في الأداء المالي والتقارير المالية لهذه البنوك، ومن ثم

زيادة الثقة والإعتمادية علي البيانات والمعلومات المحاسبية المصرفية في إتخاذ القرارات التمويلية والإستثمارية في جمهورية مصر العربية.

7. طرح بعض المتغيرات أو العناصر اللآزمة لبناء معيار محاسبي مقترح لتحليل العلاقة بين الأنشطة خارج الميزانية والمخاطر المالية والميزة التنافسية المصرفية في القطاع المصرفي وإعداد قائمة مالية إضافية للإفصاح المحاسبي عن هذه العلاقة وأثرها علي إتخاذ القرارات التمويلية والإستثمارية من قبل مستخدمي التقارير المالية المصرفية.

القسم السادس

رؤية محاسبية مستقبلية لتدعيم الميزة التنافسية المصرفية وآليات التطبيق

"الإندماج المصرفى في جمهورية مصر العربية"

تعانى بعض البنوك العاملة فى جمهورية مصر العربية من عدم قدرتها على مواكبة التطورات السريعة فى بيئة الأعمال وخاصة درجة المنافسة المرتفعة داخل القطاع المصرفى المصري، ويرجح الباحث أسباب ذلك الى ضعف مراكزها المالية وحجم أعمالها بالإضافة الى محدودية الانتشار الجغرافى لها من حيث عدد الفروع وتغطية كافة محافظات وأقاليم الجمهورية، ومن هذا المنطلق يقدم الباحث رؤية للتغلب على هذه المشكلة فى ضوء التجارب الدولية والمحلية، وتتمثل هذه الرؤية فى الإندماج المصرفى، حيث تعتبر ظاهرة الإندماج المصرفي بين البنوك إحدى أكبر وأهم الظواهر العالمية، والتي برزت من أجل مواجهة المنافسة المصرفية على المستوى المحلى والدولى، والإندماج المصرفي هو إتحاد بنكين أو أكثر في كيان بنكي واحد، بحيث يتخلى البنك المندمج عن ترخيصه لمزاوله الخدمات المصرفية ويضاف مركزه المالى الى المركز المالى للبنك الدامج، وذلك لخلق تكتل إقتصادى مالى لديه القدرة على مواجهه درجة المنافسة داخل القطاع المصرفى.

أولاً – أبعاد وإنعكاسات الإندماج المصرفى:

1. زيادة رأس المال: الإندماج بين البنوك سوف يؤدي إلى توفير رؤوس أموال ضخمة للكيان المصرفى الجديد، مما سيمنحه القدرة على تحمل درجة المخاطر (السمة الأساسية للنشاط المصرفى) الناتجة عن الأنشطة والخدمات المصرفية.
2. الميزة التنافسية: إكتساب الكيان المصرفى الجديد وضع تنافسي أفضل تزداد فيه القدرة والميزة التنافسية من خلال إتساع درجة الانتشار الجغرافى وزيادة عدد الفروع.
3. حوافز مالية: يحصل الكيان المصرفى الجديد على عدد من الحوافز مثل (أ) الأعفاء من الضريبة التجارية لعدد من السنوات (ب) إستبعاد الخسائر المرحلة التي كانت قد تحققت من الوعاء الضريبي للبنك الدامج، (ج) التحاسب الضريبي مع البنك المعني وفق القيم العدالة لبنود مركزه المالي.
4. وفورات الحجم: الإندماج المصرفي (خاصة البنوك الصغيرة) يهيئ لها الفرصة لتحقيق وفرات الحجم المتعلقة بالتوسع وإستقطاب أفضل الكفاءات وزيادة الثقة الإئتمانية في التعامل مع العملاء أو البنك المركزى أو المؤسسات المالية الأخري.

5. نتائج الأعمال: التوسع في فتح مجالات وأنشطة جديدة مما يؤدي إلى تعزيز موقع البنك في السوق المصرفي ودعم نشاطه وزيادة حجم الودائع وتنويع مصادره، وبالتالى خلق مصادر إيرادات جديدة.
6. البنوك الشاملة: الإندماج المصرفي يؤدى الى التحول نحو البنوك الشاملة التي تقدم كافة الخدمات والأنشطة المصرفية من خلال بنك واحد، وإلغاء فكرة البنوك المتخصصة ذات الخدمات المحدودة.
7. تكلفة أداء الخدمات المصرفية: يؤدي الإندماج المصرفى لخلق كيان إقتصادي ذو قدرة تنافسية عالية من خلال تنوع هيكل الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء، مما يؤدي الى إنخفاض تكلفة أداء هذه الخدمات المصرفية.

ثانياً– آليات تطبيق سياسة الإندماج المصرفى في جمهورية مصر العربية:

الإندماج المصرفى يعتبر التطور الطبيعي لرغبة البنوك فى خلق تكتلات إقتصادية ينتج عنها البنوك العملاقة (Mega Banks) ذات القدرة على تقديم خدمات وأنشطة شاملة وقدرة تنافسية مصرفية مرتفعة تعزز من الحصة السوقية داخل القطاع المصرفى، ولكن هناك جانب سلبي فى عمليات الإندماج إذا كان بنية تقليل عدد البنوك العاملة بالقطاع المصرفى للوصول لدرجة الإحتكار، ويتخذ الإندماج المصرفى أحد الأساليب التالية:

1. الإندماج المصرفى الأفقي: يتم هذا النوع من الإندماج بين البنوك المتقاربة فى حجم الأعمال والتخصص والنشاط المصرفى، وذلك لزيادة الحصة السوقية للكيان المصرفى الجديد بصورة أساسية، ويمتاز هذا الإسلوب بتعظيم القدرة التنافسية للكيان الجديد فى أداء الخدمة المصرفية المتخصصة من خلال تراكم الخبرات الفنية والتكنولوجية والإدارية، ولكن يعاب عليه إمكانية الوصول لدرجة الإحتكار داخل القطاع المصرفى فى أداء هذه الخدمة المتخصصة.
2. الإندماج المصرفى الرأسي: يتم هذا النوع من الإندماج بين البنوك الصغيرة وأحد البنوك الكبيرة فى نفس التخصص أو النشاط المصرفى لتصبح هذه البنوك الصغيرة بمثابة فروع للبنك الكبير، ويمتاز هذا الإسلوب بزيادة الميزة التنافسية من خلال زيادة الإنتشار الجغرافى، ولكن يعاب عليه إمكانية الوصول لدرجة الإحتكار بالإضافة لتحمل البنك الكبير قدر كبير من المخاطر نتيجة ضعف المراكز المالية والخبرات التكنولوجية والفنية والإدارية للبنوك الصغيرة المندمجة معه.
3. الإندماج المصرفى المختلط: يتم هذا النوع بين البنوك (مختلفة التخصص والنشاط المصرفى) بهدف خلق كيان مصرفى جديد يتسم بصفة الشمولية فى أداء الخدمات المصرفية (البنوك الشاملة)، ويتميز هذا الإسلوب بزيادة القدرة التنافسية للكيان الجديد من حيث قدرته على تقديم كافة أنواع الخدمات والأنشطة المصرفية من خلال كيان واحد وبالتالى زيادة درجة إنتماء العملاء وبصفة خاصة الحاليين، ولكن يعاب علي هذا الإسلوب إمكانية وجود قصور فى أداء خدمات معينة نتيجة ضعف الإمكانيات والخبرات التكنولوجية أو الفنية لأحد البنوك المندمجة المتخصصة فى أداء هذه الخدمة المصرفية.

ومن وجهة نظر الباحث، فإن الإندماج المصرفى المختلط هو الإسلوب الأمثل للإندماج المصرفى فى جمهورية مصر العربية، وذلك للأسباب التالية:

1. التغير الملحوظ فى هيكل إحتياجات العملاء من الخدمات والأنشطة المصرفية يتطلب توسع البنوك فى أداء الخدمات والأنشطة المصرفية سواء التقليدية أو غير التقليدية (مثل الأنشطة خارج الميزانية) وهو الأمر الذي يصاحبه إشتراطات ومعايير صارمة من قبل البنك المركزى المصري ولا تستطيع البنوك المتخصصة الوفاء بها، وبالتالى فإن الإتجاه نحو الإندماج وخلق كيانات مصرفية شاملة أو عملاقة هو البديل الأمثل لضمان الإستمرارية والمنافسة داخل القطاع المصرفى.
2. تجنب الإحتكار المصرفى لخدمة أو نشاط معين داخل القطاع المصرفى المصري الناتج عن الإندماج الأفقى أو الإندماج الرأسي للبنوك المتخصصة.
3. زيادة عدد البنوك الأجنبية العاملة بمصر والتى تتميز بكونها بنوك شاملة وذات قدرة تنافسية مرتفعة، وهو الأمر الذي يتطلب من البنوك الصغيرة والمحلية الإندماج والتكتل لتطوير خدماتها والإتجاه لإسلوب البنوك الشاملة أو العملاقة.
4. السياسات الإقتصادية الحالية وإنضمام جمهورية مصر العربية الى العديد من المنظمات والهيئات المالية الإقليمية والدولية تحتاج الى قطاع مصرفى قوى ومتطور ومواكب للتغيرات العالمية لمواجهة مخاطر العولمة المصرفية والإنفتاح الإقتصادى، وهو الأمر الذي يصعب مواجهته على البنوك المتخصصة ذات حجم رؤوس الأموال والخدمات المصرفية المحدودة.

وفى ضوء النتائج والتوصيات والإضافة العلمية لهذا البحث ووفقاً للرؤية المحاسبية المستقبلية المقترحة، يري الباحث أن الفكر المحاسبي مازال **فى حاجة الى مزيد من البحوث والدراسات الأكاديمية فى الإتجاهات التالية:**

- دور البنك المركزى فى تنظيم القياس والإفصاح عن الأنشطة خارج الميزانية.
- العلاقة بين الأنشطة خارج الميزانية وإدارة الأرباح فى القطاع المصرفي.
- تأثير الأنشطة خارج الميزانية على مؤشرات الأداء الرئيسية (KPI) فى القطاع المصرفي.
- أثر الإندماج المصرفي علي الميزة التنافسية المصرفية في ظل عولمة القطاع المصرفي.
- بناء معيار محاسبي مصري أو دولي ضمن المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS) للقياس والإفصاح المحاسبي في قائمة مالية مستقلة إضافية عن العلاقة بين الأنشطة خارج الميزانية والمخاطر المالية وأثرها علي الميزة التنافسية المصرفية للبنك.

قائمة المراجع

أولاً- المراجع العربية:

1. البنك المركزى المصري، *التقرير السنوي 2013/2012*، http://www.cbe.org.eg.
2. البنك المركزى المصري، *التقرير السنوي 2014/2013*، http://www.cbe.org.eg
3. البنك المركزى المصري، *التقرير السنوي 2015/2014*، http://www.cbe.org.eg
4. البنك المركزى المصري، *التقرير السنوي 2016/2015*، http://www.cbe.org.eg
5. البنك المركزى المصري، *التقرير السنوي 2017/2016*، http://www.cbe.org.eg
6. البنك المركزى المصري، قطاع الرقابة والإشراف، تعليمات دورية، http://www.cbe.org.eg
7. البنك المركزي المصري، (2008) "قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس القياس والاعتراف"، *قطاع الرقابة والاشراف*، جمهورية مصر العربية. http://www.cbe.org.eg
8. البنك المركزي المصري، (2016) "التعليمات الرقابية بشأن التقييم الداخلي لكفاية رأس المال"، *قطاع الرقابة والاشراف*، جمهورية مصر العربية. http://www.cbe.org.eg
9. الرفاعي، غالب وأبوبكر، عيد والقاضي، محمد (2006) "إستراتيجية إدارة المخاطر المالية في البنوك التجارية: دراسة تحليلية من منظور تأميني مع الإشارة الي التجربة المصرية في إدارة مخاطر التشغيل"، مجلة *الدراسات المالية والتجارية*، كلية التجارة، جامعة بني سويف، العدد الرابع، ص 557-601.
10. العلمي، أحمد (2014) "أثر المخاطر المالية علي تقييم أداء المصارف: دراسة تطبيقية علي المصارف التجارية السورية"، *مجلة العلوم الإقتصادية والادارية*، أربد، الأردن، المجلد 17، العدد 3، ص 179-216.
11. المليجي، هشام والصايغ، عماد (2012) " مدي كفاية الإفصاح المحاسبي عن مخاطر السيولة بالبنوك التجارية وفقاً لمقررات لجنة بازل 3: دراسة ميدانية"، *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة*، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد الثالث العدد الرابع، ص 1097-1154.
12. داسي، وهيبة (2012)، " دور إدارة المعرفة في ميزة تحقيق تنافسية : دراسة تطبيقية في المصارف الحكومية السورية" *مجلة الباحث*، الجزائر، العدد الحادي عشر، ص 156-176.
13. درغام، ماهر (2018)، "العلاقة بين تطبيق أبعاد بطاقة الأداء المتوازن (BSC) وتعزيز الميزة التنافسية للبنوك الفلسطينية " *مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الإقتصادية والإدارية*، المجلد السادس والعشرون، العدد الثاني، ص 33-66.
14. عبداللطيف، محمد (2014) "أثر إستخدام بطاقة القياس المتوازن للأداء فى تعظيم الإستفادة من رأس المال الفكرى لتدعيم الميزة التنافسية فى البنوك التجارية : دراسة نظرية وميدانية" *مجلة التجارة والتمويل*، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الثاني، ص 49-100.

15.كتلو، حسن وحزوري، حسن والفخري، سيف (2013) " أثر المخاطر الإئتمانية علي البنود خارج الميزانية: دراسة تطبيقية علي البنك العربي الاردني للاعوام 1996-2010"، *مجلة تنمية الرافدين*، العراق، المجلد 35، العدد 112، ص 287-306.

16.معايير المحاسبة المصرية المعدلة (2015)، المطابع الأميرية، جمهورية مصر العربية.

17.مرقس، سمير (2014) "مقررات بازل 2 وأثرها علي مواجهة التحديات والمخاطر المصرفية"، *مجلة الاقتصاد والمحاسبة*، العدد 653، ص 10-19.

18.مصطفي، سليمان وعبدالعليم، صلاح (2015) "دراسة تحليلية لمشكلات المعالجة الضريبية للانشطة خارج الميزانية في ظل معايير المحاسبة المصرية وأحكام القانون رقم 91 لسنة 2005"، *مجلة البحوث المالية والضريبية*، الجمعية المصرية للمالية والضرائب، العدد 97، ص 39-60

19.همام، محمد وناصر، خالد (2014) " SIX SIGMA طريق الاداء المتميز والتنافسية المصرفية" *مجلة العلوم الإدارية*، اليمن، المجلد الرابع، العدد التاسع، ص 193-219.

ثانياً- المراجع الأجنبية:

1. Adjei-Frimpong, K., Gan, C. and Hu, B., (2016). Competition in the banking industry: Empirical evidence from Ghana. *Journal of Banking Regulation*, 17(3), pp.159-175.
2. Anginer, D., Demirguc-Kunt, A. and Zhu, M., (2014). How does competition affect bank systemic risk?. *Journal of Financial Intermediation*, 23(1), pp.1-26.
3. Cathcart, L., El-Jahel, L. and Jabbour, R., (2017). Basel II: an engine without brakes. *Journal of Banking Regulation*, 18(4), pp.359-374.
4. Drechsler, I., Savov, A. and Schnabl, P., (2018). Banking on deposits: Maturity transformation without interest rate risk (No. w24582). National Bureau of Economic Research.
5. Fernández, R.O. and Garza-García, J.G., (2017). The relationship between bank competition and financial stability: a case study of the Mexican banking industry. Ensayos Revista de Economía (*Ensayos Journal of Economics*), 34(1), pp.103-120.
6. Gilchrist, S. and Mojon, B., (2018). Credit risk in the euro area. *The Economic Journal*, 128(608), pp.118-158.
7. Gonzalez, L, Razia, A., Búa, M.V. and Sestayo, R.L, (2017). Competition, concentration and risk taking in Banking sector of MENA countries. *Research in International Business and Finance*, 42, pp.591-604

8. Hou, X., Li, S., Li, W. and Wang, Q., (2018). Bank diversification and liquidity creation: Panel Granger-causality evidence from China. *Economic Modelling*, 71, pp.87-98.
9. Hou, X., Wang, Q. and Li, C., (2015). Role of off-balance sheet operations on bank scale economies: Evidence from China's banking sector. *Emerging Markets Review*, 22, pp.140-153.
10. Karim, D., Liadze, I., Barrell, R. and Davis, E.P., (2013). Off-balance sheet exposures and banking crises in OECD countries. *Journal of Financial Stability*, 9(4), pp.673-681.
11. Kasasbeh, E.A., Harada, Y. and Noor, I.M., (2017). Research Article Factors Influencing Competitive Advantage in Banking Sector: A Systematic Literature Review. *Research Journal of Business Management*, (11), Pp. 67-73.
12. Kashian, R.D. and Tao, R., (2014). Off-balance sheet activities and community bank performance. *Journal of Economic Studies*, 41(6), pp.789-807.
13. Le, T., (2018). The interrelationship between liquidity creation and bank capital in Vietnamese banking. *Managerial Finance*, 44(8), Pp. 1-18.
14. Leonida, L. and Muzzupappa, E., (2018). Do Basel Accords influence competition in the banking industry? A comparative analysis of Germany and the UK. *Journal of Banking Regulation*, 19(1), pp.64-72.
15. Leroy, A. and Lucotte, Y., (2017). Is there a competition-stability trade-off in European banking?. *Journal of International Financial Markets, Institutions and Money*, (46), pp.199-215.
16. Lozano-Vivas, A. and Pasiouras, F., (2014). Bank productivity change and off-balance-sheet activities across different levels of economic development. *Journal of Financial Services Research*, 46(3), pp.271-294.
17. Maudos, J., 2017. Income structure, profitability and risk in the European banking sector: The impact of the crisis. R*esearch in International Business and Finance*, 39, pp.85-101.

18. Mckee, G. and Kagan, A., (2018). Managerial implications of off-balance sheet items in community banks. *Studies in Economics and Finance*, 35(1), pp.178-195.
19. Moyo, B., (2018). An Analysis of Competition, Efficiency and Soundness in the South African Banking Sector. Economic Research Southern Africa, ERSA working paper 747, Pp. 1-30.
20. Papanikolaou, N.I. and Wolff, C.C., (2014). The role of on-and off-balance-sheet leverage of banks in the late 2000s crisis. *Journal of Financial Stability*, 14, pp.3-22.
21. Perera, A., Ralston, D. and Wickramanayake, J., (2014). Impact of off-balance sheet banking on the bank lending channel of monetary transmission: Evidence from South Asia. J*ournal of International Financial Markets, Institutions and Money*, 29, pp.195-216.
22. Pushkala, N., Mahamayi, J. and Venkatesh, K.A., (2017). Liquidity and Off-Balance Sheet Items: A Comparative Study of Public and Private Sector Banks in India. *SDMIMD Journal of Management*, 8(1), pp.47-54.
23. Radić, N., Fiordelisi, F., Girardone, C. and Degl'Innocenti, M., (2018). Competition and Risk-Taking in Investment banking (Working Paper No. 21268). University of Essex, UK. pp.1-41.
24. Swain, A.K. and Panda, G.P., (2017). Off Balance Sheet Exposure of Public Sector Banks In India: An Empirical Analysis. *Imperial Journal of Interdisciplinary Research*, 3(2). Pp. 182-191.
25. Tan, Y. and Floros, C., (2018). Risk, competition and efficiency in banking: Evidence from China. Global Finance Journal, 35, pp.223-236.
26. William, W.B., Van den Heuvel, S.J. and Zakrajšek, E., 2018. Interest rate risk and bank equity valuations. *Journal of Monetary Economics*. https://doi.org/10.1016/j.jmoneco.2018.04.010 Pp. 1-18

(ملحق البحث)

جدول رقم (1) بيانات مفصلة ومجمعة للبنوك عينة الدراسة التطبيقية [3]

السنة المالية	الأنشطة خارج الميزانية	تطور حجم الأنشطة خارج الميزانية	إجمالي الأصول	تطور حجم الأصول	الوزن النسبي للأنشطة خارج الميزانية	المخاطر المالية	الميزة التنافسية المصرفية
البنك التجاري الدولي (المبالغ بالمليون جنيه)							
2013	18662	100%	113752	100%	**16.4%**	**61.6%**	9.32
2014	27763	148.7%	143646	126.3%	19.32%	58.24%	**10.57**
2015	33749	180.8%	179193	157.5%	18.83%	**53.58%**	10.04
2016	71441	382.8%	263852	231.9%	**27.07%**	56.88%	10.30
2017	75837	406.3%	294782	259.1%	25.72%	57.2%	**7.67**
بنك كريدي أجريكول (المبالغ بالمليون جنيه)							
2013	6461	100%	28604	100%	22.58%	**59.14%**	**2.57**
2014	7907	122.4%	31178	109%	**25.63%**	53.44%	2.46
2015	6670	103.2%	31916	111.6%	**20.89%**	55.94%	2.32
2016	10060	155.7%	46198	161.5%	21.77%	**52.9%**	2.27
2017	10505	162.6%	45503	159.1%	23.08%	58.51%	**1.72**
بنك قطر الوطني الأهلي (المبالغ بالمليون جنيه)							
2013	18298	100%	80819	100%	22.64%	**68.34%**	7.14
2014	18952	103.6%	102205	126.5%	**18.54%**	**61.32%**	7.80
2015	24725	135.1%	130794	161.8%	18.9%	63.06%	7.82
2016	49292	269.4%	187802	232.3%	26.24%	67.54%	**8.20**
2017	59162	323.3%	219606	271.7%	**26.94%**	64.06%	**6.61**
البنك الكويت الوطني (المبالغ بالمليون جنيه)							
2013	2481	100%	20395	100%	12.16%	46%	1.52
2014	3091	124.6%	27691	135.8%	11.16%	41.04%	1.66
2015	4281	172.6%	37578	184.3%	11.39%	**35.21%**	1.79
2016	7301	294.3%	54022	264.9%	**13.51%**	46.32%	**1.97**
2017	6325	253.9%	59006	289.3%	**10.71%**	**48.57%**	**1.19**
البنك التعمير والاسكان (المبالغ بالمليون جنيه)							
2013	416	100%	14592	100%	2.85%	**65.58%**	**1.25**
2014	383	92.1%	21250	145.6%	**1.8%**	50.52%	1.40

[3] المصدر: إعداد الباحث من خلال القوائم والتقارير المالية السنوية للبنوك عينة الدراسة.

عينة الدراسة: ثمانية بنوك بما يعادل 61.54% من إجمالى المجتمع (13 بنك مقيدة بسوق الأوراق المالية المصري)

سنة الأساس (2013): عند حساب تطور حجم الأنشطة خارج الميزانية وتطور حجم الأصول.

الوزن النسبي للأنشطة خارج الميزانية (السنوي) = حجم الأنشطة خارج الميزانية / إجمالي حجم الأصول.

الميزة التنافسية المصرفية: تم الإعتماد علي المؤشر المقترح في هذا البحث (الأرباح/ الحجم/ القروض/ الودائع/ الفروع)

الخلايا المظللة: تشير الي أعلي وأقل قيمة خلال الفترة الزمنية للدراسة (خمس سنوات: 2017/2013)

1.34	48.65%	**3.17%**	173.6%	25337	193.3%	804	**2015**
1.28	52.15%	2.27%	291.2%	31985	174.8%	727	**2016**
1.50	**38.5%**	2.25%	368.9%	53823	291.3%	1212	**2017**
البنك المصري لتنمية الصادرات (المبالغ بالمليون جنيه)							
0.98	93.64%	10.62%	100%	16228	100%	1724	**2013**
1.22	86.98%	7.26%	119.2%	19345	81.6%	1406	**2014**
1.12	58.59%	**5.11%**	139.1%	22579	67%	1155	**2015**
0.94	**58.39%**	11.23%	162.7%	26407	172.2%	2968	**2016**
0.84	**97.9%**	**23.84%**	204.9%	33250	459.8%	7927	**2017**
بنك الاتحاد الوطني (المبالغ بالمليون جنيه)							
0.51	**64.95%**	5.56%	100%	6756	100%	376	**2013**
0.58	53.87%	8.87%	141.5%	9560	225.5%	848	**2014**
0.74	**53.63%**	4.47%	192.3%	12992	154.5%	581	**2015**
0.86	60.63%	**2.5%**	360.6%	24359	162.2%	610	**2016**
0.76	56.49%	**30.53%**	424.7%	28694	2330%	8763	**2017**
البنك المصري الخليجي (المبالغ بالمليون جنيه)							
0.76	59.4%	7.5%	100%	9883	100%	743	**2013**
0.77	**60.3%**	**8.1%**	111.9%	11057	120%	894	**2014**
1.03	54.2%	5.1%	236.4%	23359	158.5%	1178	**2015**
1.52	46.2%	4.5%	456.9%	45164	271.2%	2015	**2016**
1.19	**41.2%**	**3.6%**	565%	55843	296.4%	2002	**2017**
بيانات مجمعة للبنوك عينة الدراسة (8 بنوك لفترة زمنية 5 سنوات)							
3.01	**64.13%**	17%	100%	291032	100%	49465	**2013**
3.31	58.41%	17.6%	125.7%	365936	129.9%	64248	**2014**
3.28	**54.94%**	**15.8%**	159.3%	463750	147.9%	73146	**2015**
3.42	57.98%	21.2%	233.6%	679792	291.9%	144371	**2016**
2.69	57.84%	**21.7%**	271.6%	790509	347.2%	171735	**2017**